



IFLA

بيان الإفلا/يونسكو لشبكة الانترنت (سبتمبر ٢٠٠٦)

شبكة الانترنت لشبكة الانترنت (سبتمبر ٢٠٠٦)



بيان الإفلا/يونسكو لشبكة الانترنت
(سبتمبر ٢٠٠٦)

بيان الإنترنت للإفلا: <http://www.ifla.org/III/misc/internetmanif.htm>

شكر

لقد ساهم العديد من الأشخاص في أخراج هذا الميثاق بشكله الحالي. أود أن أشكر بشكل خاص سوزان سيدالين، وبول ستورجس وسيورد كوبمن ومارثا كاسترو ومارتا تيري وجنزالو أيارزون وشارلز باتمبوز وديك كاوكويا ودايان روزنبرج و اليادز اكستا وسوالي مارا فرييرا والانيس كاسترو وأنز كولن وكلوديا ردوريجز وكلسو موسينو ولينا فانيا ريبارو ومونيك ألبرتس و جلوريا ساميم وسلفيا برادا وأستر باليوس وأرشي دك وجوسي فيتيليو وأرينا تروشينا وجوباكمر.ك. ثمبي وعبد العزيز عبيد وإليزابث لنج ورث وكاتجا رومر

وكذلك نود أن نشكر كل من ساهم في ورش العمل وأبدى ملاحظات أثناء فترة الاستشارة
ستيورت هاملتون
إفلا/فايفا

ونود أن نشكر كذلك أعضاء لجنة الإفلا/فايفا ولارز آجارد من مكاتب الإفلا للأطفال والنشء لمساهماتهم القيمة
أثناء فترة الاستشارة النهائية التي نتج عنها نسخة سبتمبر ٢٠٠٦

سوزان سيلدن
مديرة مكتب الإفلا/فايفا
سبتمبر ٢٠٠٦

المحتويات

العملية المتبعة
التمهيد
إرشادات بيان الإنترنت
مسرد بالكلمات
المرفقات
المراجع

الإجراءات المتبعة

١ - بيان الإفلا للإنترنت

لقد صدق مجلس الإفلا على بيان الإفلا للإنترنت في عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الوقت تُرجم البيان إلى تسع عشرة لغة وتبنته اتحادات المكتبات في سبع وعشرين دولة¹. ويصف البيان بشكل عام القيم المشتركة ومبادئ كيفية الأداء على الإنترنت والرؤية التي تحقق أفضل طرق الممارسة. والقيم المقصودة في بيان الإنترنت لها علاقة وثيقة بالمحافظة على حرية الحصول على المعلومات على شبكة الإنترنت، ومن أجل هذه الغاية قدم البيان عدة أهداف للبرامج والخدمات والعاملين بخصوص كيفية استخدام الإنترنت بالمكتبات. كما يمثل البيان نموذجاً للكم والكيف والمدى ودرجة الملائمة المرتبطة باستخدام الإنترنت بالمكتبات، ويقدم أيضاً خطة مثالية للقرارات والتصرفات والأفعال التي يتم اتخاذها داخل مجتمع المكتبات.

وقد تم عمل بيان الإنترنت نتيجة احتياج واضح لوثيقة تستطيع أن تأتي بالقيم المكتبية التقليدية الخاصة بحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات إلى عصر الإنترنت. ويمثل هذا البيان وثيقة تؤكد على التزام مهنة المكتبات بهذه القيم نظراً لأهميتها لكل الخدمات التي تستطيع المكتبات أن تقدمها. ولكن في نفس الوقت يُعتبر البيان وثيقة عامة، ويتطلب التحقيق الفعلي لهذه القيم المذكورة في مكان العمل المزيد من الجهد وليس فقط مجرد التشدد والموافقة على تلك القيم والمثاليات الموجودة بالوثيقة. وحتى تتحقق أهداف البيان لا بد من توافر وجود شيء ملموس بدرجة أكبر للعاملين بقطاع المكتبات والمعلومات ولصانعي القرار وقادة التعليم مثل مجموعة من الإرشادات التوجيهية التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف من خلال نظرة دقيقة إلى القضايا التي يتناولها بيان الإنترنت.

٢ - الإرشادات التوجيهية لبيان الإنترنت للإفلا / اليونسكو

تتكون الإرشادات من بعض الإجراءات التي ستكون مفيدة لتحقيق المعايير المطلوبة. وبالرغم من أن هذه الإرشادات تُعرف بصفة عامة المقاييس الكيفية وتستبعد المقاييس الكمية، إلا أنها في نفس الوقت تحدد العوامل التي تساهم في مدى فعالية البرنامج وتوفر التوصيات اللازمة من أجل تحقيق الممارسات الفعالة في المجال الخاص بها. وترتبط إرشادات بيان الإنترنت بصفة خاصة ببرامج إتاحة الوصول إلى الإنترنت في المكتبات، وكذلك بالسياسات المتبعة في توفير الخدمات والإجراءات التي سوف تؤدي إلى تطبيق قيم بيان الإنترنت في العمل اليومي بالمكتبات. وقد صُممت هذه الإرشادات لإعطاء النصح للمهنيين العاملين بمجال المعلومات والمكتبات ولصانعي السياسات والسياسيين عند وضعهم للسياسات الخاصة بتوفير مدخل عام للجُمهور للحصول على المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت في المكتبات. ولكن من الجدير بالذكر أنه لا يوجد إرغام على العمل بهذه الإرشادات، ولا يوجد إلزام أو عواقب قانونية على من يستخدمونها، ولكنها توفر إطاراً لتطبيق وتنفيذ السياسات التي تضمن حرية الحصول على المعلومات وحرية التعبير من خلال شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الحصول على المعلومات التي تمتلكها المؤسسات الثقافية مثل المكتبات.

٣- الجمهور المستهدف والمنهجية المتبعة

هذه الوثيقة موجهة إلى أمناء المكتبات والمكتبات التي توفر للجمهور مدخلاً لاستخدام الإنترنت والدخول عليه، وهذا يعني في المقام الأول المكتبات العامة. لكن هذه الإرشادات ستكون مفيدة أيضاً للمكتبات المدرسية والأكاديمية والمتخصصة في صياغة سياسات لتوفير مدخل للوصول إلي الإنترنت، وتأخذ هذه السياسات في الاعتبار حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات من خلال شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ الوثيقة بيان الإنترنت إلى اتجاه ومنحنى جديد بتوجيهها نحو عمل ميثاق أو عقد للمستخدمين، لتصبح بالفعل وثيقة أعدت من قبل مجتمع المكتبات من أجل حماية حقوق المستخدمين للحصول على المعلومات من الإنترنت في المكتبات.

وكان من المهم إتباع منهجية تأخذ في عين الاعتبار احتياجات مواطني الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء حتى تكون هذه الإرشادات وثيقة ذات أهمية لكل أعضاء مجتمع المكتبات العالمي. وفي حين أن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت حجر الأساس لهذه الإرشادات التوجيهية، إلا أنه كان لا بد من الأخذ في الاعتبار قيم الثقافات المختلفة جنباً إلى جنب مع مناقشات وتساؤلات حول التحيز الثقافي تجاه القيم الغربية الليبرالية الديمقراطية. وبما أن تطوير المعايير والإرشادات يعتمد على التعرف على الاحتياجات ومحاولة البقاء على الاتصال مع الجمهور الذي تُوجه إليه هذه الوثيقة، لذلك اتبعت العملية التي أدت إلى إنتاج هذه الإرشادات خطة كانت تسير خطوة بخطوة وتركز على احتياجات جميع مستخدمي المكتبات، ليس فقط الذين يعيشون في الدول المتقدمة التي تتمتع ببنية أساسية متطورة للإنترنت. ولذلك فأولى الخطوات التي أُخذت كانت مراجعة المعايير والإرشادات الموجودة بالفعل والخاصة بهذا المجال، إتاحة الإنترنت بالمكتبات، بما فيها عمل نقد للبيان وللإفلا نفسها. وكانت الخطوة التالية هي تحديد الدول التي تستطيع استضافة ورش عمل عن بيان الإنترنت وإعطاء تعليقات مفيدة وبناء خاصة بالإرشادات. لقد استضافت ونظمت بشكل جيد كل من كمبالا بأوغندا (يونيو ٢٠٠٤) وسان بيترسبورج بروسيا (مارس ٢٠٠٥) وهافانا بكوبا (نوفمبر ٢٠٠٥) وسانتياجو بتشيلي (يناير ٢٠٠٦) فعاليات استغرق بعضها يومين، ونتج عنها كم هائل من المعلومات عن حالة وموقف وجود مدخل للوصول إلي الإنترنت في مناطق أوسع وهامة. واشترك في ورش العمل كبار المتخصصين من دول عديدة حيث شاركوا بمعارفهم ومعلوماتهم عن المشاكل التي تواجه إتاحة وتوافر الإنترنت في المكتبات والحلول المطروحة والتي يمكن استخدامها لتخطي هذه الصعاب والعراقيل.

وبعد كل ورشة عمل كان يتم عمل تحليل وتقييم للخبرات الميدانية، وكانت المعلومات التي تُجمع تُصب في مسودة لوثيقة تضم مجموعة من الإرشادات. وفي مارس ٢٠٠٦ تم مناقشة هذه الوثيقة على مدى يومين من قبل مجموعة من كبار المتخصصين في المكتبات والمعلومات بلندن، ونتج عن ذلك مسودة ثانية. وقد نُشرت هذه المسودة على الموقع الإلكتروني لكل من الإفلا واليونسكو، ثم أُعلن عن وجودها بالموقعين عن طريق العديد من القوائم البريدية الهامة، بما فيها قائمة الإفلا وقائمة الفايف. ولقد عدلت المسودة نتيجة لجمع ومراجعة التعليقات والنقد الموجه إليها.

وبشكل إجمالي، فلقد حاول المنهج والعملية المتبعة التأكيد على إشراك كل الأطراف المعنية - أي أمناء المكتبات ورابطات المكتبات وصانعي القرار - وذلك للتأكد من أن النتائج قائمة على المساهمات الشخصية، وأيضاً حتى تتسنى الفرصة كاملة لكل من اشترك في ورش العمل وعملية التشاور لإبداء وإيضاح وجهات نظرهم ولفهم آراء الآخرين. وكانت النتيجة النهائية أن الإرشادات هامة ولها صلة وثيقة بكل من يهمه الأمر وبكل المشاركين في هذا المجال، وأصبح الآن هناك نهج منظم لتطبيق وتنفيذ بيان الإنترنت.

٤ - الإمكانيات الكامنة بالإرشادات

تتضمن الإرشادات الموجودة ببيان الإنترنت إمكانيات كبيرة كامنة يمكن أن تساعد المكتبيين على حماية حرية الحصول على المعلومات من خلال شبكة الإنترنت في المستقبل. ونأمل أن تُستخدم هذه الوثيقة بشكل نافع كجزء من مناهج علم المعلومات والمكتبات أو أي مناهج أخرى تُدرس بالجامعات، أو تُستخدم في عملية التعلم المهني المستمر أو في ورش العمل التي تدار عن إتاحة الوصول إلي خدمة الإنترنت بالمكتبات. كما يمكن للإرشادات أن توفر مادة خصبة للناشطين بمجال المعلومات والمؤيدين لتوافر وإتاحة استخدام الإنترنت للجمهور العام، ولكن الأهم من ذلك كله أن الإرشادات تشجع إمكانية تمكين المستخدمين من التحكم أكثر في حقوقهم المتعلقة بالدخول على شبكة الإنترنت بالمكتبات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعترف فايف - بعد نشر هذه الوثيقة - المشاركة في مشروع تعاوني مع المكاتب الإقليمية للإفلا وذلك فيما يتعلق بوجود فرص متساوية لإتاحة الوصول إلي الإنترنت. وهدف هذا المشروع هو مساعدة المهنيين العاملين بالمكتبات على التطبيق والتنفيذ العملي للإرشادات وجعلها جزءاً لا يتجزأ من نظام المكتبة من أجل إتاحة الإنترنت للجميع في المكتبات. كما يهدف المشروع إلى التبادل المعرفي من خلال حلقات تدريبية وورش عمل تستهدف كل مناطق العلم (ويفضل أن تُقام ثلاث ورش بالعام على مدى ثلاثة أو أربعة أعوام) وإلى التبادل الوظيفي للمهنيين صغار السن؛ و سيتم التركيز على دول بأفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتي تضم أقل نسبة من السكان الذين يستخدمون الإنترنت. وعن طريق العمل مع شركاء دوليين ملائمين مثل "برنامج المعلومات للجميع" التابع لمنظمة اليونسكو وهيئات أخرى تابعة لمنظمة الإفلا مثل "العمل من أجل التطوير عبر المكتبات" و " حلقة نقاش المهنيين الجدد"، سيتم عمل مشروع له ميزانية مفصلة.

وعندما توضع إرشادات بيان الإنترنت للإفلا/يونسكو بجانب البيانات التي سبق نشرها مثل بيان المكتبات المدرسية وبيان المكتبات العامة وإرشاداتهم المصاحبة، سيتضح جلياً أن الإفلا واليونسكو قد أنتجتا ثلاث وثائق يمكن أن تحقق نجاحاً كبيراً في مساعدة العاملين بالمكتبات ومجال المعلومات في صنع وتوفير خدمات مكتبية تتلاءم مع القرن الحادي والعشرين.

بالإضافة إلي ذلك تشجع الإرشادات إعلان مبادئ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي أقيم بجنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥²، كما تُعد هذه الإرشادات بمثابة تكملة لإعلان أصدرته الإفلا أثناء مؤتمر القمة العالمي عن عمليات مجتمع المعلومات، بيان الإسكندرية عن المكتبات، مجتمع المعلومات في العمل³. ويؤكد كلا الإعلانين على أهمية وجود مجتمعات تتسم بالشمولية وموجهه نحو التنمية وترتكز على أفرادها وتعطيهم القدرة على اتخاذ القرار حتى يتسنى للجميع الحصول على المعرفة وتقاسمها في جو ويتسم بحرية التعبير وعدم وجود قيود. وعلى خلفية هذه الوثائق تعطي وثيقة إرشادات بيان الإنترنت للإفلا/يونسكو فكرة عن سياسات الخدمة والإجراءات التي من شأنها حماية حرية الحصول على المعلومات لجميع مستخدمي المكتبات وضمان أن مجال الدخول على الإنترنت مجاني وغير مقيد بعوائق غير ضرورية ومتاح بشكل متساو للجميع.

² المصدر: <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop.html>

³ المصدر: <http://www.ifla.org/III/wsis/AlexandriaManifesto.html>

تمهيد

مقدمة

إن بيان الإفلا للإنترنت مبني على ركيزة المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويؤكد على أن مستخدمي ورواد المكتبات لديهم الحق أن يتوقعوا نفس الدرجة من حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات من الإنترنت التي تنطبق على المواد المطبوعة. فالبيان يمثل وثيقة تهتم بتحديث المثاليات الأساسية التي توجد في مهنة المكتبات لتواكب عصر الإنترنت. ولكن حتى تُفهم أهمية البيان والإرشادات المصاحبة له بالنسبة للمهنيين العاملين بالمكتبات ومجال المعلومات لابد من دراسة الشرعية التي قاموا عليها لتوضيح المساهمات التي يمكن أن تقدمها هاتان الوثيقتان لأمناء المكتبات حول العالم، خاصة أن إتاحة الدخول على شبكة الإنترنت في تزايد مستمر ويلعب دوراً أكبر في الأعمال اليومية بالمكتبات.

المكتبات وحقوق الإنسان

منذ نهايات القرن الثامن عشر تزايدت شعبية فكرة حقوق الإنسان العالمية المكفولة للجميع في جميع أنحاء العالم. ويُعرف الحق الإنساني على أنه "حق قانوني معترف به عالمياً وإذا مُنع هذا الحق، سينتسبب في أذى أو ضرر للناس ورزقهم ومعيشتهم اليومية" (ماكلفر، ٢٠٠٠). ولقد اشتمت حقوق الإنسان من احتياجات الناس، وهي تقدم مجموعة من المعايير العالمية للحفاظ على كرامة ونزاهة جميع البشر.

وفكرة الحقوق قائمة على المساواة والكرامة الإنسانية والمسئولية المشتركة المتبادلة. ولقد ظهرت فكرة الإجماع على وجود حقوق إنسان عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقدمت إلى رأس جدول الأعمال السياسي الدولي بعد تأسيس الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. ومن الأحداث والفعاليات الجديرة بالذكر التي تلت تأسيس الأمم المتحدة هي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١٩٤٦)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الميثاق الأوروبي عن حقوق الإنسان (١٩٥٠)، معاهدة الأمم المتحدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، ومعاهدة الأمم المتحدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦).

ويعطى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، ١٩٤٨) إطار عمل مشترك من أجل تأسيس وحماية وتقوية حقوق الإنسان. و يتضح جلياً مفهوم حرية الحصول على المعلومات وحرية التعبير في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات

فكرة حرية التعبير هي أن يكون للشخص مطلق الحرية أن التعبير عن أفكار غير مستساغة من قبل الآخرين بدون خوف من حدوث محاولات للانتقام، وان يكون لديك الحق في حماية المواطنين الذين يعبرون عن هذه الأفكار. والمادة رقم تسعة عشر تسمح بالتعبير عن الرأي والأفكار من خلال أي وسيلة مثل التخاطب والكلمة المكتوبة والفن بجميع أنواعه و الوسائل الأكثر حداثة مثل التلفاز و الراديو أو الإنترنت. وحرية التعبير تتضمن الحق في معارضة الحكومات بدون اعتبار من يعارض في مصاف المجرمين أو الخائنين و كذلك حق التشكيك في والاعتراض على الأفكار السائدة و المعتقدات المسلم بها، أياً كان العواقب و ما يترتب على هذا التشكيك.

وعلى الجانب الآخر فحرية الحصول على المعلومات ليست فقط حق حرية المواطنين في التعبير عن آرائهم لكنها كذلك حرية الحصول على والتعرض إلى أكبر قدر من الآراء المعرب عنها. وفي إطار المكتبات قد يعني ذلك توفير الحصول على أفكار وآراء قد يختلف معها أمناء المكتبات أو يعتبروها مسيئة لهم ولمعتقداتهم.

والمكتبات لها صلة وشيجة بحرية التعبير عن الرأي و حرية الحصول على المعلومات نظراً لكم الهائل من مصادر المعلومات التي توجد بالمكتبات وتعدد الوسائل المتوفرة للحصول على هذه المعلومات. ولذا تستطيع المكتبات أخذ هذه الأفكار وتطبيقها وصياغتها بشكل أكثر واقعيًا. وتطمح المكتبات في توفير حرية الحصول على المعلومات من خلال أياً من القنوات والوسائل التي تمتلكها بما فيها الحصول على المعلومات من خلال الإنترنت.

الاختلافات/الفروق الثقافية في الحصول على المعلومات

أحدى المشكلات التي تقابلنا عند مناقشة حقوق الإنسان العالمية هي وجود نوع من التوتر ما بين التنوع والتعدد الثقافي والتنموي للناس حول العالم و بين نهج أو منظور موحد يعطي الأولوية وبتحيز إلى المنظور الغربي الليبرالي الديمقراطي. ولا بد من تذكر أن هناك عدم مساواة في التنمية حول العالم و اختلافات في النهج عند توفير سبل الحصول على المعلومات في البلدان وأرجاء العالم المختلفة وكذلك في مجتمع المكتبات الدولي. ومن النقاط الهامة التي يجب مراعاتها هي أن حتى لو جميع البلدان كانت في نفس المرحلة التنموية سيظل هناك اختلافات في النهج والمنظور بين البلدان. والاختلافات في المنظور الثقافي تجاه مفاهيم مثل الحرية الشخصية و الخصوصية أو ما يعتبره الناس مضر أو غير لائق، موجودة بداخل الدول بما فيها الدول المتقدمة.

والسبب وراء هذا الوضع هو وجود اختلافات وفروق ثقافية بخصوص القيم المطروحة فمثلاً حدث تشكيك حتى في وثيقة بأهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نظراً لتركيبها اليهودية-المسيحية الغربية التي يعتقد البعض أنها لن تكون ذو فائدة أو أهمية بالنسبة إلى المجتمعات ذوي المعتقدات والأيدولوجيات المختلفة. وفي ضوء هذا يطرح تساؤل هام هو كيف يستطيع بيان أوحد والإرشادات المصاحبة له أن يكون ملائماً و ذا أهمية لكل مستخدمي المكتبات حول العالم؟ والتساؤل الثاني هو لما تعتقد الإفلا واليونسكو أن إنتاج مثل هذه الوثيقة هام وضروري؟

وببساطة دخول الإنترنت في المكتبات غير كيفية توفير مصادر المعلومات للمستخدمين. والإنترنت نجح في أخذ الثورة التي أحدثتها ظهور الطباعة والمطبعات إلى أبعاد جديدة عن طريق توفير المعلومات للمستخدم أينما وجد وحل -المطلوب وجود التكنولوجيا المناسبة فقط. وفي نفس الوقت يقوم الإنترنت بتكملة الثورة في الاتصالات التي أحدثتها الطباعة نظراً لسرعة و ضالة التكلفة في إيصال وتوزيع المعلومات في حالة استخدام الإنترنت.

ولكن الفرق الحاسم والأساسي ما بين المادة المطبوعة والإنترنت هو نظراً لتعدد وسائط الإنترنت هناك طمس في الخطوط ما بين توفير المعلومات واستهلاكها. وقد غير هذا طريقة توفير المعلومات عن طريق إعطاء مستخدمي ورواد المكتبات قدرة على التحكم أكثر في كيفية الحصول على المعلومات.

وقبل ظهور الإنترنت مبادرات مثل برنامج إتاحة المطبوعات عالمياً التابع للإفلا ولليونسكو أظهرت التزام المكتبات لتوفير أكبر قدر من إتاحة الحصول على المعلومات. وشبكات المكتبات على المستوى المحلي و القومي والدولي ساهمت في التعاون لتوفير المطبوعات المنشورة للمستخدمين. وتكنولوجيا الإنترنت غيرت هذا الموقف و يسرت للمكتبات قدر أكبر من إتاحة الحصول على المعلومات من ذي قبل بشكل أسرع ونظرياً بأسعار أقل للمستخدمين. و تقديم الدخول على الإنترنت في المكتبات للجمهور العام يتيح للمستخدمين اختيار المعلومات وعدم الاضطرار للاعتماد على أمين المكتبة كوسيط وإتاحة اعتماد المستخدم على مهاراته في البحث عن وإيجاد المعلومات التي قد تكون صالحة أو غير صالحة. ولذا فإتاحة المعلومات على الإنترنت يختلف عن مخزون المكتبات التقليدي حيث أن أمناء المكتبات في الماضي كانوا يقومون باختيار الكتب التي ستوضع في مكتباتهم. ولو الاختيار بأشكاله التقليدية طبق على الإنترنت بأكمله ستنجح المكتبات بعض المواقع المعينة التي ستنشط وتقيم وتضاف إلى أنظمتهم. لا يوجد مثل هذه عمليات الاختيار على الإنترنت فالمعلومات تضع على الإنترنت ثم يقوم المستخدمون بالاختيار.

يمكن للمكتبيين اختيار وترشيح بعض المواقع الهامة للمستخدمين ولكن في النهاية تظل مسئولية المستخدمين عند جلوسهم واستخدامهم للإنترنت في كمبيوتر المكتبة. نظرياً فإن المستخدمين لا يتعاملوا مع القواعد المفروضة على اختيار المواد مثل الميزانية، حجم المواد المختارة، الاختبارات الشخصية له أو الشخص الآخر الذي يراجع ما يختاره. فالمستخدمون لهم الحرية في أن يفعلوا ما يشاءوا اعتماداً على مهارتهم عند استخدامهم للهائل من المعلومات الذي توفره شبكة الإنترنت. ومن ثم فقد أصبحت عملية استرجاع المعلومات أكثر سهولة وفي نفس الوقت أكثر تعقيداً عما كانت عليه بالنسبة لكل من المكتبيين والمستخدمين. لقد أصبحت أكثر سهولة بفضل سرعة وبساطة آليات الاختيار التي تساعد في الحصول على المعلومات في ثوان. ومن ناحية أخرى فهي أكثر تعقيداً بسبب الحجم الهائل لشبكة الإنترنت وافتقاد التنظيم في المعلومات المتاحة عليها.

تطور الإنترنت: الفرص المتاحة والتحديات

واحد من أسباب نمو وتزايد استخدام شبكة الانترنت هو أن استخدام الانترنت والطرق التي يمكن استخدام الانترنت بها مستمرة في التطور بصورة سريعة. إن عدد مستخدمي الانترنت عالمياً مستمر في الزيادة، ودول مثل الصين شهدت زيادة هائلة في الأعوام الأخيرة. ويساعد على هذا النمو التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات وإضافات مثل broadband (الانترنت السلكي) و wi-fi (الانترنت اللاسلكي)، وكذلك انخفاض تكلفة أجهزة الكمبيوتر وملحقاته والبرامج والتوصيلات. هذا الوضع أثر على تشجيع الاختراعات وأدى إلى توجيه مستخدمي الانترنت إلى اتجاهات جديدة ومتعاونة. يمكن أن نرى على مستوى العالم وحتى في الدول التي تعاني من القهر استخدام شائع للمدونات الالكترونية وصفحات الانترنت التي تقوم بخلق وتطوير أي موضوع باستخدام برامج بسيطة ومجانية.

الاستخدام المتزايد للويكي، وهو نوع من أنواع المواقع الالكترونية الذي يسمح للمستخدمين أن يضيفوا ويعدلوا بسهولة مضمون النص فيها ويناسب بالذات الكتابات المتعاونة، ساعد على زيادة احتمالات مشاركة المعلومات وأنشأ موسوعة الكترونية تنمو بصورة سريعة. هناك أيضاً تزايد في إبرام الصفقات التجارية عبر الانترنت وكذلك الخدمات الحكومية الالكترونية التي أصبحت عنصر مكمل في الاتصال بين الحكومة والمواطن، وفي المقابل أصبح للمواطن القدرة والإمكانية للمشاركة في اتخاذ القرارات في المجتمع. وتظهر حالياً بدائل للأساليب التقليدية مثل إطار العمل لحقوق الطبع على مثال Creative Commons وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى توسيع نطاق العمل الخلاق المتاح للآخرين حتى يبنوا عليه ويشاركوا فيه بصورة قانونية. ويكمل هذه الحركة أنواع مختلفة من المعلومات الأكاديمية المشاركة مثل المجال المفتوح، وتركز على إتاحة المصادر المفتوحة وهو برنامج موارد مفتوحة، وهي حركة تهدف إلى إعطاء الأفراد مزيد من القوة والقدرة على اتخاذ القرار.

وعلى الرغم من الفوائد والفرص التي لا يمكن إنكارها والتي تتيحها هذه التطورات الجديدة، إلا أنه هناك الكثير من المشاكل التي ظهرت بالنسبة للمكتبيين ومستخدمي المكتبات. فيجب تعلم مهارات جديدة من أجل استرجاع المعلومات وتتاح الفرصة للمستخدمين لاستخدام أفضل للتكنولوجيا المتاحة على شبكة الانترنت. بالإضافة إلى ذلك فقد ظهرت مشاكل جديدة تتعلق بأنواع المعلومات التي يريد المستخدمون الوصول إليها وذلك لأنه أصبح من المستحيل بالنسبة للمكتبيين أن يعرفوا كل شيء على شبكة الانترنت (وهو على عكس ما كان يحدث في الماضي عندما كان فهرس المكتبة يضم نظرياً جميع المقتنيات الموجودة).

ويمكن النظر إلى شبكة الانترنت - والتي يشار إليها أحياناً كمرادف للغرب المتوحش - كنموذج مصغر للمعلومات الخاطئة، المواد الإباحية، أساليب النصب والخداع ومصادر المعلومات الضارة بجميع أنواعها. لقد أدى هذا الوضع إلى الاستخدام المتزايد لبرامج التنقية وذلك على مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات القومية وفي المكتبات نفسها. إن استخدام برامج الفلترة أو التنقية أكثر شيوعاً في استخدامهما في المكتبات نفسها عنها في مؤسسات المكتبات (المصدر: التقرير الدولي لإفلا/فايف لعام 2005).

بينما تمثل مسألة الفلترة واحدة من المسائل التي تثير النقاش والجدل داخل المكتبات، فهناك مساوئ أخرى لشبكة الانترنت يجب أخذها في الاعتبار. فيسهل انتهاك خصوصية المستخدم في نسق الانترنت، كما أن التطويرات الجديدة التي تم اتخاذها بواسطة تشريع الأمن القومي عقب الهجمات الإرهابية التي تمت في 11 سبتمبر 2001 قد أثرت سلباً على السياسات التقليدية للمكتبات والخاصة بالسرية وذلك من أجل الحاجة إلى الحماية من الإرهاب. ومن ثم فلم تعد الحكومات هي الهيئات الوحيدة التي تهدد خصوصية الفرد؛ فالمشاريع التجارية أصبحت هي الأخرى حريصة على متابعة وتفسير أنظمة البحث من خلال شبكة الانترنت، فلا يمكن تجاهل الأفعال التي قامت بها المشاريع التجارية التي أدت إلى تزايد تحول المصادر المتاحة على شبكة الانترنت إلى سلعة تجارية، لقد دفع دافعوا الضرائب تكاليف بعض هذه المصادر وهذا يخلق عقبات مالية حقيقية من أجل الوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى هذا فقد ظهر تَوَخُّراً كثيراً من القلق عن مدى حماية الحيادية الفعلية لشبكة الانترنت في مواجهة الخطط التجارية لشبكات تكنولوجيا الاتصالات الكبيرة وهو ما أدى إلى مزيد من القلق نحو مستقبل يعمل فيه مستويان من شبكة الانترنت تكون الأولوية فيه للشبكات التجارية على وأي مجالات أخرى.

شبكة الانترنت ، مستخدمو المكتبات وتزايد حرية الوصول إلى معلومات

بصرف النظر عن الفرص والعقبات التي يطرحها تزايد شبكة الانترنت إلا إن السنوات الأخيرة قد شهدت استخدام الانترنت كوسيلة أساسية في سياسة المكتبات من أجل خلق الصلة بين التكنولوجيا وزيادة الوصول إلى المعلومات. وبالرغم من الجهود المبذولة إلا إن العديد من أفراد المجتمع يقعون خارج دائرة المعلومات. فهناك العوائق التي يخلقها الأصل العرقي، النوع الاجتماعي، الجنس، الإعاقة الجسدية أو الذهنية، المواد التعليمية المتاحة، نسبة العمالة أو الموقف الاقتصادي والتي أدت إلى استبعاد الكثير من المواطنين. ويمكن للمكتبات - كمصدر لإتاحة الوصول إلى معلومات في المجتمع الصغير وعلى المستوى الأكبر من المجتمع - أن تلعب دوراً هاماً من أجل تأمين وصول الأفراد المستبعدين اجتماعياً واستفادتهم بالمزايا التي تمنحها تكنولوجيا الانترنت وبالتالي يلعبون دوراً نشطاً في مجتمعاتهم.

إن استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات كوسيلة للتغلب على العوائق أصبح يلعب دوراً رئيسياً في خطط حل هذه المشكلة. إن فكرة استخدام الانترنت كأداة من أجل خفض نسبة الاستبعاد الاجتماعي تلقى الكثير من القبول والمصادقية وذلك بفضل قدرة الانترنت على فتح مجال للوصول إلى معلومات حكومية وقنوات اتصال؛ ولقد ساهمت المكتبات في تعزيز هذه الفكرة بإتاحة مقتنياتها وفهارسها على شبكة الانترنت لمن لا يستطيعون الوصول إلى مصادر المكتبة بأنفسهم (فعلياً). مع تزايد عدد الحكومات التي تحاول تقديم خدمات عامة من خلال شبكة الانترنت في السنوات الأخيرة، فلقد أصبحت المعلومات وقدرة الوصول إليها أكثر أهمية في إعطاء المجتمعات القوة والقدرة على التحكم في مستقبلهم.

وبالتالي فقد أصبح الوصول إلى شبكة الانترنت في المكتبات موضوعاً له أولوية في العديد من الدول السنوات الخمس الأخيرة. ومن المؤكد إن مدى إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت يختلف بدرجة كبيرة على مستوى العالم، ولكن التركيز على ربط المكتبات بشبكة الانترنت قد أثمر في العديد من المؤسسات العامة والخاصة. لقد اتفق المكتبيون في مختلف أنحاء العالم على مستقبل تلعب فيه شبكة الانترنت دوراً أساسياً ومنتزاعاً في عملهم اليومي. وفي نفس الوقت فهم ضد التغيير السريع الذي سبق ذكره، ويستطيعون الاستفادة من الإرشاد عن أفضل الطرق من أجل إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت وهو ما يتفق مع المبادئ الراسخة المرتبطة بحرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير. وتحاول الإرشادات التالية إعطاء النصيحة للمكتبيين، مديري المكتبات وصانعي القرار بطريقة تساعد على تطوير سياسات للوصول إلى شبكة الانترنت تتفق مع وتخدم الاحتياجات والسمات الخاصة لأي مجتمع.

تضع هذه السياسات مبادئ الوصول العام إلى شبكة الانترنت، وتناقش المسائل المتعلقة لإتاحة الوصول إلى المهتمين من المجتمع، وتوضح كيف تستطيع المكتبات ألا تكفي فقط بتوعية المواطنين بل تزيد من قدرتهم وقوتهم من خلال الاستفادة بالتسهيلات الالكترونية التي تمنحها الحكومات، تناقش الاختيارات التكنولوجية التي يواجهها المكتبيون عندما يأخذون في الاعتبار توفير الأدوات والتوصيلات، إعطاء النصيحة فيما يتعلق بتدريب المستخدمين وتأخذ في الاعتبار خلق سياسات لاستخدام الانترنت تؤدي في النهاية إلى وجود وثيقة حقوق للمستخدمين. تتسم هذه الإرشادات باتساع نطاقها كما أنها تساعد المكتبيين في الاستفادة من مميزات شبكة الانترنت والتعامل مع مساوئها. وفي مجملها تمد هذه الإرشادات المكتبيين بمصدر للتخطيط وتنفيذ سياسات مكتبية خاصة بالوصول إلى شبكة الانترنت وتتيح تحقيق جودة عالية وإتاحة فرصة متساوية لجميع مستخدمي المكتبات للوصول لشبكة الانترنت.

الموضوعات التي تتناولها هذه الإرشادات

- 1- مبادئ إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت للجميع
- 2- المكتبات العامة وأماكن أخرى عامة تتيح الوصول إلى شبكة الانترنت
- 3- المستخدمون

- 4- المحتوى
- المحتوى المحلي
- اللغة
- المجال المفتوح
5- الحكم الالكتروني (الديمقراطية، المكتبات في المجتمع)
6- الاختيارات والتنمية التكنولوجية، إدارة الشبكة
7- العوائق:
أ- الفلترة أو الترشيح
ب- الخصوصية / الأمن
ت- حقوق الطبع
ث- حيادية شبكة الانترنت
ج- تكاليف الوصول
8- تدريب ومساندة مستخدمي المكتبات
9- سياسات استخدام شبكة الانترنت (وتتضمن مسؤوليات المستخدم والاستخدام الغير منتظم)

1- مبادئ إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت للجميع

إن إتاحة الوصول الغير مشروط للمعلومات هي ضرورة من أجل الحرية، المساواة، التفاهم الدولي والمساواة. ومن أجل هذا يؤكد الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) على :

أن الحرية الفكرية هي حق كل فرد في اعتناق والتعبير عن الآراء والبحث والوصول إلى المعلومات؛ فهو أساس الديمقراطية وقلب الخدمات المكتبية.

إن حرية الوصول إلى المعلومات بغض النظر عن الوسائل والحدود الجغرافية هي المسئولية الرئيسية للمكتبات ومهنة المعلومات.

إن توفير مجال غير مشروط إلى شبكة الانترنت بواسطة المكتبات والخدمات المعلوماتية يساند المجتمعات والأفراد ويشجعهم على الوصول إلى الحرية ، الرخاء والتنمية.

يجب أن يكون إتاحة المكتبات للوصول إلى المعلومات على شبكة الانترنت متفقاً مبادئ المادة رقم 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص على أن لكل فرد الحق في حرية الآراء والتعبير؛ ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون أي تدخل والبحث، وتلقي وبث المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة وبغض النظر عن أي حدود جغرافية.

إن الأفراد في المقام الأول هم المسئولون عن الأنشطة الخاصة ببحث عن المعلومات، ومن ثم يجب أن يوفر لهم أوسع مجال ممكن لكي يقرروا بأنفسهم ما يجب أو ما لا يجب أن يحاولوا الحصول عليه من خلال شبكة الانترنت. يجب على المكتبات أن تؤمن إتاحة الحصول على المعلومات من خلال شبكة الانترنت للجميع بصرف النظر عن السن، الجنس، القومية، الدين، الثقافة، الانتماء السياسي، الإعاقة الجسمانية أو الذهنية، الاتجاه نحو النوع الاجتماعي والجنس.

على المكتبيين المسؤولية المهنية من أجل أن يوفرُوا للمستخدمين مجالاً متساوياً وعادلاً للوصول إلى شبكة الإنترنت، وأن يحترموا خصوصية المستخدمين، وأن يعملوا على أن يتاح للمستخدمين أفضل الطرق للوصول إلى المعلومات من خلال شبكة الإنترنت من خلال توفير المساعدة والتدريب إذا ما احتاجوا إليه.

2- المكتبات العامة وأماكن أخرى عامة تتيح الوصول إلى شبكة الإنترنت

إن المكتبات والخدمات المعلوماتية مؤسسات حيوية تساعد على اتصال الناس بمصادر المعلومات الدولية وبالأفكار والأعمال الإبداعية التي يسعون للوصول إليها. إن المكتبات والخدمات المعلوماتية تتيح التعرف على ثراء التعبير الإنساني والتنوع الثقافي بجميع الوسائل.

توفر المكتبات والخدمات المعلوماتية بوابات أساسية إلى شبكة الإنترنت، فهم يوفرُون للبعض الإرشاد والمساعدة بينما يمثلون للبعض الآخر الوسائل الوحيدة المتاحة. فهم يخلقون آلية يستطيعون من خلالها التغلب على العوائق التي تخلفها الاختلافات في المصادر والتكنولوجيا والتدريب.

تخدم الأنواع المختلفة من التسهيلات المكتبية والمعلوماتية مجموعات مختلفة من المستخدمين. إنها مسؤولة المؤسسات أن تسعى إلى خدمة مجالات البحث والمستخدمين عن طريق:

- توفير المصادر الموجودة من خلال قنوات على شبكة الإنترنت (مثل: برامج الرقمنة) وأيضاً عن طريق
- خلق طرق لتوصيل مصادر جديدة على شبكة الإنترنت

إن إتاحة طرق الوصول إلى شبكة الإنترنت يجب أن تكون متاحة للجميع بصرف النظر عن النوع الاجتماعي، الدين، الطبقة أو المكانة الاجتماعية.

3- المستخدمون

كذلك فإن على المكتبات والخدمات المعلوماتية مسؤولية خدمة جميع أفراد مجتمعاتهم بغض النظر عن السن، الجنس، القومية، الدين، الثقافة، الانتماء السياسي، الإعاقة الجسدية أو أي نوع إعاقة أخرى، الاتجاه نحو النوع الاجتماعي أو الجنس، أو أي مجال آخر.

إن المكتبات التي توفر مجالاً عاماً للوصول إلى الإنترنت عليها مسؤولية خاصة ألا وهي التأكد من أن هذا المجال متاح للمجموعات المحرومة من أية امتيازات. بالإضافة إلى هؤلاء المعروفين في إعلان الإنترنت فعلى المكتبيين أن يكونوا على دراية بضم مجموعات أخرى مثل أولئك المحرومين من الامتيازات بسبب الطبقة أو المكانة الاجتماعية، هؤلاء الذين ليس لهم مأوى أو أرض.

وحيثما يتاح للشباب استخدام تسهيلات المكتبة يجب أن يكون للمكتبات سياسة واضحة في استخدام شبكة الإنترنت بواسطة الأطفال والصغار ويجب أن تُشرح هذه السياسة للآباء عندما يبدأ أبنائهم في استخدام هذه التسهيلات.

4- المحتوى

تتيح شبكة الإنترنت الدولية للأفراد والمجتمعات على مستوى العالم سواء في أصغر أو أقصى القرى أو أكبر المدن مجالاً متساوياً للوصول إلى المعلومات من أجل التنمية الشخصية، التعليم، التشجيع

والتحفيز، الإثراء الثقافي، النشاط الاقتصادي والمشاركة الفعالة في الديمقراطية. فيستطيع الجميع تقديم اهتماماتهم ومعرفتهم وثقافتهم لكي يتعرف عليها العالم.

يجب أن يعرف المكتبيون ويسهلوا إنتاج وتشجيع محتوى معلوماتي منتج محلياً وهام محلياً. ويجب عليهم إن أمكن العمل بالتعاون مع منتجي المعلومات المحليين من أجل خلق هذا المحتوى المحلي.

يجب أن يشجع المكتبيين الحوار بين الثقافات واحترام السكان الأصليين ولغتهم والذين يسعون بالأخص إلى تسهيل الوصول إلى محتوى باللغات المحلية.

يجب أن ينظر المكتبيون إلى المعرفة الشفهية التقليدية كمنتج اجتماعي ينتجه المجتمع وأيضاً كمحتوى محلي يجب أن يتاح الوصول إليه على مستوى أوسع.

وبينما يحترم المكتبيون حقوق الملكية الفكرية القائمة، يجب عليه أن يشجعوا مجالات مفتوحة من أجل توفير محتوى محلي مبني على مبادئ عامة خلاقية.

يجب على المكتبيين أن يسعوا إلى تنمية وتطوير برامج من أجل رقمنة مصادر المكتبة التي تتسم بندرة محتواها.

يجب أن تسعى المكتبات إلى جعل فهارسها متاحة على شبكة الانترنت وتسهل الوصول إلى المحتوى المحلي من خلال بوابات مكتبية أو صفحات على شبكة الانترنت قائمة بالفعل أو جديدة.

5- الخدمات الإلكترونية، الحكم الإلكتروني، الديمقراطية الإلكترونية

بالإضافة إلى دور المكتبات المنظم في التعليم والرفاهية والبحث فهي تلعب دوراً هاماً غير معترف به كلية في الانتقال بالمواطنين من مرحلة الوعي إلى التمكين والقوة. والوصول إلى شبكة الانترنت وأنواع أخرى من المعلومات التكنولوجية يمثلون قلب هذا الدور.

يجب على المكتبات أن تساهم في عملية الديمقراطية بأن تلعب دوراً يجتاز الفجوة في العلاقة بين الحكومة والمواطن، بالأخص من خلال تشجيع الحكم الإلكتروني للمجتمع. وبالإضافة إلى هذا يجب أن تكمل المكتبات وتقوي من الحكم الإلكتروني من خلال توفير المواد التي تحفز على ديمقراطية الكترونية: تتضمن هذه المواد تلك التي قامت بعملها منظمات الحملات الانتخابية، مجموعات اللوبي والأحزاب السياسية التي تمثل مختلف الآراء.

وللمكتبيين دور هام في استخدام مهاراتهم المهنية الخاصة في جمع وتنظيم وتوفير الوصول إلى المعلومات الحكومية سواء في شكل مطبوعات أو وثائق الكترونية.

يجب أن تشجع المكتبات المواطنين على استخدام آلياتهم المباشرة المتاحة على شبكة الانترنت من أجل التواصل مع الحكومة.

يجب أن يكون للمكتبات دور في توفير كافة خدمات الحكومة الإلكترونية وبالأخص في الأماكن التي تفتقد هذه التسهيلات أو التي لا تمدّها المؤسسات الأخرى بما تحتاج إليه.

وتلعب المكتبات دوراً في حرية المعلومات أو حق الوصول إلى المعلومات في الدول التي يوجد بها التشريعات المطلوبة وبالأخص في مساعدة المستخدمين الذين يطالبون بحرية الوصول إلى المعلومات.

6- الاختيارات التكنولوجية

يجب أن تعمل المكتبات جاهدة لتوفر للمستخدمين أفضل تكنولوجيا للوصول إلى شبكة الإنترنت. يجب تطبيق مبدأ سهولة التعلم والاستخدام عند اختيار أو تصميم المراحل المستخدمة للوصول إلى المعلومات مباشرة من خلال شبكة الإنترنت.

يجب أن تعمل المكتبات جاهدة لتوفر للمستخدمين خطوط اتصال سريعة لشبكة الإنترنت. وهذا يعتبر مطلباً ملحاً في الأماكن التي توجد بها بنية تحتية تنسم بفقر الاتصال التكنولوجي مما يعوق الوصول إلى شبكة الإنترنت وهذا يتطلب السعي وراء توفير مصدر كهرباء بديل وبدائل من الأجهزة والبرامج.

تسعى المكتبات إلى تيسير توفير مجال يتسم بالجودة وذلك من خلال هيئة عاملين مدربة على أعلى مستوى ولديهم دراية بقدرة المكتبة التكنولوجية وذلك من أجل تحقيق مطالب المستخدمين.

يجب جمع و وضع إجراءات منتظمة من أجل صيانة خدمات تكنولوجيا المعلومات الأساسية داخل المكتبة، تقديم النصح للعاملين والمستخدمين فيما يختص بالتكنولوجيا، شراء الأدوات، التخطيط لتجديد وتطوير التكنولوجيا.

يجب أن يتفق كل من يعمل من أجل توفير تسهيلات عامة للوصول إلى شبكة الإنترنت على ضرورة وجود خطة من أجل أنظمة مستمرة تساعد على تجديد التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية.

7- العوائق

يتوافق الوصول إلى شبكة الإنترنت وكل مصادرها مع إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان وبالأخص المادة 19:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

يوفر الاتصال الدولي من خلال شبكة الإنترنت وسيلة يمكن من خلالها أن يتمتع الجميع بهذا الحق. وبالتالي لا يجب أن يكون هذا المدخل عرضة لأي نوع من الرقابة الفكرية (الإيديولوجية)، السياسية أو الدينية أو العوائق الاقتصادية.

يجب إزالة الحواجز التي تعوق تدفق المعلومات وبالذات تلك التي تشجع على عدم المساواة، الفقر واليأس.

أ- الترشيح والتنقية

يجب الاعتراف بأن استخدام برامج الترشيح والتنقية عند إتاحة شبكة الإنترنت للجمهور العام يمثل عقبة واضحة في حرية المستخدمين للوصول إلى المعلومات مباشرة من خلال شبكة الإنترنت.

ونظراً لاستحالة تحقيق الدقة الكاملة في تصميم برامج الترشيح وذلك بسبب عدم دقة اللغة المستخدمة، فقد يحدث إغلاق بالخطأ لمحتوى يسعى المستخدم للوصول إليه.

ونظراً لأن برامج الترشيح يتم استخدامها في كثير من المكتبات التي تخضع لقانون الدولة أو تبعاً للوائح المنظمة الأم، فيجب على المكتبيين أن يسعوا إلى تطبيق أقل مستويات الإغلاق الممكنة وألا يزيدوا من استخدام برامج الترشيح التي من شأنها تقليل إتاحة المعلومات.

إذا كان القانون يحتم على المكتبات استخدام برامج الترشيح، فيجب أن يكون من الواضح جيداً من هو المسئول عن التحكم في الترشيح. يجب أن تسعى المكتبات في أن تحتفظ بالقوة فيما يختص بتغيير نطاق ومستوى الترشيح. يجب أن يكون المستخدمون على دراية كاملة بوجود برامج الترشيح وأن تُعطى لهم الفرصة للمطالبة بتغيير وتعديل بعض مبادئ الإغلاق.

يجب أن تشجع المكتبات والخدمات المعلوماتية حق المستخدمين في السعي وراء المعلومات التي يقع عليها اختيارهم.

يجب على المكتبات والخدمات المعلوماتية احترام خصوصية مستخدميهم وأن يعترفوا بأن المصادر التي يستخدمونها يجب أن تظل سرية.

ب- خصوصية المستخدم

يجب أن يحترم المكتبيون خصوصية مستخدمي الانترنت في المكتبة والمعلومات التي يسعون للحصول عليها. يجب ألا يحتفظ المكتبيون بسجلات عن استخدام الانترنت أكثر من تلك التي يتطلبها القانون، وألا يحتفظوا بهذه السجلات أكثر من المدة المطلوبة، وأن يحموا كيان هذه السجلات في كل الأوقات.

ت- الملكية الفكرية

إن مصادر المعلومات التي تم خلقها من خلال الدعم المادي العام يجب أن تظل في ملكية الجمهور العام.

وفي مواجهة التشريعات المتشددة لحقوق الطبع الرقمية وإدارة الحقوق الرقمية يجب على المكتبات أن تشجع بدائل تشريعية لأشكال حقوق الطبع القائمة مثل: المواد المشتركة الخلاقة التي تزيد بدلاً من أن تقلل من إمكانية الحصول على المعلومات.

على المكتبيين مسئولية مساندة شروط حقوق الطبع التي تيسر حفظ المواد الرقمية ويجب أن يشجع حاملي الحقوق على الاعتراف بالتزامهم بأن يوفر المصادرها المباشرة من خلال شبكة الانترنت لمدة طويلة.

ث- حيادية شبكة الانترنت

تتمتع شبكة الانترنت حالياً بتيسيرات تجعلها متاحة للجميع وتنتم بالمساواة والديمقراطية.

ومن أجل الاحتفاظ بشبكة الانترنت كألية تنتم بالحيادية من أجل توصيل المعلومات والخدمات، يجب على المكتبيين أن يقاوموا أي جهود تبذل من أجل وضع أسعار باهظة أو أشياء تقلل من الطبيعة الحيادية لشبكة الانترنت.

وعلى مثال الخدمات الأخرى الهامة فإن الوصول إلى شبكة الانترنت في المكتبات والخدمات المعلوماتية يجب أن يكون مجاناً.

ج- تكاليف الوصول إلى شبكة الانترنت يجب على المكتبات أن تسعى دائماً إلى توفير مدخل مجاني لشبكة الانترنت وذلك من أجل توفير مدخل متساوي وعادل للخدمات المعلوماتية المباشرة على شبكة الانترنت. إذا ما اضطرت المكتبات إلى المطالبة بمقابل مادي من أجل توفير الوصول لشبكة الانترنت يجب عليها أن تسعى إلى تطبيق نظام مالي منظم، على سبيل المثال بأن تطلب مقابلاً من أجل استخدام البريد الإلكتروني و/أو المحادثة عبر الانترنت ولكن يظل الوصول إلى مصادر المعلومات المباشرة مجاناً. ويجب على هذا النظام المالي المنظم أن يتبع أي نظام آخر تستخدمه المكتبة بالفعل ويأخذ في الاعتبار أن يكون هناك مقابل مخفض بالنسبة للذين يعانون من البطالة أو الإعاقة أو الغير قادرين على الدفع.

8- تدريب المستخدمين

على المكتبات والخدمات المعلوماتية مسئولية تيسير وتشجيع الحصول على مدخل عام لمعلومات واتصال يتسمان بالجودة. يجب مساعدة المستخدمين بإعطائهم المهارات الضرورية والبيئة الملائمة والتي من خلالها يستطيعون استخدام مصادر المعلومات والخدمات التي يختارونها بدون عائق وبسريرة.

وبالإضافة إلى العديد من المصادر القيمة المتاحة على شبكة الانترنت، فإن بعضها غير صحيح ومضلل وقد يكون عدواني. على المكتبيين أن يوفرُوا المعلومات والمصادر لمستخدمي المكتبة حتى يتعلموا كيفية استخدام شبكة الانترنت والمعلومات الإلكترونية بكفاءة وفعالية. يجب أن يشجعوا مسبقاً وييسروا الحصول على مدخل لمعلومات على شبكة الانترنت تتسم بالجودة ومتاحة لكل المستخدمين بما فيهم الأطفال والشباب.

يجب على المكتبات أن توفر التدريب لكل المستخدمين للحصول على مدخل للمعلومات من خلال شبكة الانترنت، وأينما يمكن الحصول على أساليب متطورة للبحث عن المعلومات.

وكمبدأ يجب أن يكون هذا التدريب مجاناً، ولكن إذا لم يتاح هذا يجب استخدام نظام مالي منظم.

يجب أن تعطي برامج الثقافة المعلوماتية التي توفرها المكتبات اهتماماً خاصاً للوصول إلى المعلومات من خلال شبكة الانترنت.

يجب أن يشجع هذا التدريب وييسر الحصول على معلومات من خلال شبكة الانترنت تتسم بالجودة سواء كانت طبيعة المحتوى الخاص بها محلي، قومي أو دولي.

يجب أن يوضح هذا التدريب حقيقة شبكة الانترنت وبالأخص يلفت نظر المستخدمين إلى المصادر الغير واضحة والغير معتمد عليها لبعض المواد الموجودة على شبكة الانترنت.

يجب أن يقوم التدريب "بالتعليم الحساس" بالتأكيد على تنوع الاختيارات المختلفة للأشخاص الذين يبحثون على المعلومات، مدى اتساع المحتوى الموجود على شبكة الانترنت والحاجة إلى تجنب مضايقة والتحرش بخصوصية المستخدمين الآخرين.

يجب أن يشجع المكتبيون تدريب معلمي المدارس على التعرف واستخدام المصادر الموجودة على شبكة الانترنت والمصممة للأطفال والصغار .

يجب أن يسعى المكتبيون إلى المساهمة في تعليم الأطفال حتى يستطيعوا أن يتحملوا بأنفسهم مسؤولية استخدام شبكة الانترنت.

يجب أن توجه المكتبات اهتماماً خاصاً إلى الاحتياجات التدريبية إلى المعاقين وكبار السن الذين يرغبون في الوصول إلى شبكة الانترنت.

9- سياسات استخدام شبكة الانترنت

تشجع الإفلا المجتمع الدولي لمساندة تطور إتاحة الوصول الى شبكة الانترنت على مستوى العالم وبالأخص في الدول النامية حتى يستطيعوا الحصول على الفوائد العالمية للمعلومات التي تقدمها شبكة الانترنت للجميع.

تشجع الإفلا الحكومات القومية على تطوير بنية تحتية قومية للمعلومات تقوم بتقديم خدمة الوصول إلى شبكة الانترنت لكل المواطنين.

تشجع الإفلا جميع الحكومات على مساندة الحصول الغير مشروط على المعلومات من خلال شبكة الانترنت وذلك بواسطة المكتبات والخدمات المعلوماتية وان تتاهض أي محاولات للرقابة أو لمنح إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت.

وتحفز الإفلا مجتمع المكتبات ومتخذي القرار على المستوى القومي والمحلي على تطوير استراتيجيات، سياسات وخطط تقوم بتنفيذ المبادئ المكتوبة في هذا البيان.

يجب على المكتبات أن تخلق سياسات واضحة وشفافة من أجل إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت وتركز بالتحديد على توازن المسؤوليات بين هيئة العاملين والمستخدمين.

إن الإطار التشريعي للدولة يشكل الخلفية التي تدار من خلالها توفير مجال للوصول إلى شبكة الانترنت.

في حالة وجود خلاف واضح بين القوانين، يجب أن تلجأ المكتبات إلى المبادئ المعلن عنها في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان كوسيلة لتحديد حلول تساهم في خلق حرية الوصول إلى المعلومات.

أنها من مسؤولية المكتبة توفير بيئة لاستخدام شبكة الانترنت تعامل جميع المستخدمين بدرجة متساوية وتحترم خصوصيتهم وقراراتهم التي تختص بالمعلومات التي يسعون للحصول إليها.

أنها من مسؤولية المستخدم احترام القانون عند القيام بأنشطة من خلال شبكة الانترنت داخل المكتبة، ومسئوليته أن يظهر احتراماً للآخرين عند القيام بالبحث على مواد معلوماتية على شبكة الانترنت، وأن يظهر التسامح للآخرين الذين يقومون بالبحث الخاص بهم.

إذا ما كان للمكتبات واجب القيام برعاية الأطفال والشباب فعليهم التأكد من عدم تعرضهم لمواد لا يرغب ذويهم والمسؤولين عنهم في أن يتعرفوا عليها حيث أنهم يعتبرونها مضرّة. يجب أن يؤخذ في الاعتبار توفير مساحة خاصة، تدريب، أدوات، ومداخل من أجل استخدام الأطفال لشبكة الانترنت.

يجب أن تخضع سياسات استخدام شبكة الانترنت للمراجعة المستمرة من أجل التأكد من أنها تعكس أهداف الخدمة المكتبية تحت ظروف متغيرة.

بالتعاون مع المستخدمين يجب أن تسعى المكتبات إلى نشر فكرة سياسة شبكة الانترنت أو سياسة استخدام المقبول عن طريق عمل وثيقة أو عهد المستخدمين. مثل هذه الوثائق ستخلق نوع من التوازن بين حقوق وواجبات المكتبات ومستخدميها في وثائق صممت من أجل تشجيع استخدام متناغم وإيجابي لشبكة الانترنت والتسهيلات الأخرى المتاحة عليها.

قاموس المصطلحات

سياسة الاستخدام المتفق عليه

إن سياسة الاستخدام المتفق عليه AUP تجعل مستخدمي شبكة الانترنت في المكتبة على دراية بما هو مقبول وما هو غير مقبول عند استخدامهم لأجهزة الكمبيوتر في المكتبة وما هي العقوبات إذا ما خرق المستخدمون هذه السياسة. وقد تختلف سياسة الاستخدام المتفق عليه AUP من مكتبة إلى أخرى إلى أن بعض أجزاء منها ستكون مشتركة بين الجميع، فعلى سبيل المثال تلك الأجزاء التي تتناول الاستخدام الغير قانوني للأدوات (كاستخدام أجهزة الكمبيوتر بالمكتبة للوصول إلى أجهزة كمبيوتر أخرى بدون الحصول على إذن).

إن هذه السياسة AUP يجب أن تعرف المستخدمين بواجباتهم والتي تتضمن المتطلبات القانونية وتلك التي تعرفها المكتبة. وتحتاج هذه السياسة إلى توفير حماية تشريعية للمكتبة من أي مسؤولية قانونية، وفي هذا المجال يجب أن توضح هذه السياسة جيداً للمستخدمين أن المكتبة غير مسؤولة عن أفعالهم على شبكة الانترنت فيما يختص بالتجارة الالكترونية وأي احتمال للغش والنصب من قبل طرف ثالث مما يسبب في خسائر للمستخدمين. على سبيل المثال توضح هذه السياسة جيداً أن أي تحويلات مالية مباشرة من خلال شبكة الانترنت تتم على مسؤولية المستخدم دون أدنى مسؤولية على المكتبة. إن الهدف النهائي لسياسة AUP هو تعريف عقد بين المركز أو المكتبة والمستخدم، ويجب أن توضح السياسة حدود الخدمة، وتوضح ما هي الخدمات المتاحة وما الذي يؤدي إليه عدم إتاحة هذه الخدمات.

إتاحة الوصول إلى مجال

كتعبير فإن هذه الكلمة لها أكثر من تفسير، ولكن تظل حرية وإمكانية استخدام مصدر هي أهم تعريف. وفي المكتبات يتسع هذا المفهوم فيمكن استخدامه ليشير إلى عوامل مختلفة من عمل المكتبات، فمثلاً: استعارة المواد المعلوماتية عن طريق مكتبي يقوم "بتداول الخدمات"، أو ما يقام به عند التعرف ووضع المواد المعلوماتية التي يمكن أن يشار إليها كعملية "تحسين الوصول إلى مقتنيات". ولكن تظل كلمة "المجال" في تعبير تكنولوجيا المعلومات تتسم بالمرونة وتتفق مع كل تفسيرات هذا المفهوم التي سبق ذكرها.

إتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت

إن أكثر المعاني شيوعاً لإتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت هو وجود جهاز كمبيوتر يعمل وبه برامج ملائمة ومجال للوصول إلى وصلة ملائمة لمجال الاتصالات اللاسلكية وذلك للوصول إلى شبكة الانترنت. ولكن بالرغم من ذلك فإن مفهوم إتاحة الوصول يظل أكثر تعقيداً من هذا. فالمستخدمون الذين لديهم جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت ستختلف قدرتهم على استخدام الجهاز بدرجة كبيرة، وكذلك قدرتهم على الحصول على معلومات مفيدة لحياتهم. ومن المسائل الهامة التي تؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى شبكة الانترنت هو مدى الخبرة الأساسية الرقمية للمستخدمين (والتي تؤثر فيها غياب الاهتمام، الخوف من استخدام جهاز الكمبيوتر وعدم الانجذاب إلى التكنولوجيا الحديثة)، ومدى تأثير التصنيفات الاجتماعية (وتتضمن الدخل، التعليم، المهنة، السن، النوع الاجتماعي، الأصل العرقي وأيضاً الموقع الجغرافي داخل الدولة أو موقع الدولة بالنسبة للعالم) على الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت، المهارات الرقمية للمستخدمين أو قدرتهم على استخدام الأجهزة والبرامج، المهارات المعلوماتية للمستخدمين وتعني مهارات البحث عن المعلومات والقدرة على استخدام المعلومات التي تم العثور عليها لتطوير هدف ومكانة المرء في المجتمع، في العمل، التعليم والممارسات الثقافية.

مادة 19

يعطي إعلان الأمم المتحدة الدولي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة عام 1948) إطاراً شائعاً مؤسماً وحامياً ومعضداً لحقوق الإنسان. مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير المذكور بوضوح في المادة رقم 19 من إعلان حقوق الإنسان:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

المادة الـ 19 من الإعلان العالمي ذات أهمية كبرى لمجتمع المكتبات الدولي حيث تنص على أن الوصول إلى المعلومات يجب أن يكون متاحاً للجميع بغض النظر عن الوسيلة أو الحدود الجغرافية. والنتيجة المنطقية لهذا أن مستخدمي المكتبات لهم الحق في حرية الوصول إلى المعلومات من خلال شبكة الانترنت.

المدونات الإلكترونية

إن تعبير مدون الكتروني هو مزيج من كلمتي الويب والدخول log والتي أدت إلى كلمة ويب لوج وفي النهاية أصبحت بلوج أو مدونة الكترونية. إن إنشاء مدونة الكترونية أو الحفاظ عليها أو إضافة مقالة إلى مدونة موجودة بالفعل يسمى تدوين الكتروني blogging. إن المقالات الشخصية الموجودة على المدونات الإلكترونية تسمى بلوج بوست أو تدوين أو مدخل، والشخص الذي يقوم بوضع هذه المدخل يسمى مدون الكتروني أو blogger. لقد استخدم Jorn Barger مصطلح ويب لوج في 17 ديسمبر عام 1997. ولقد استخدم Peter Merholz المصطلح القصير بلوج، فقد قسم كلمة ويب لوج في الهامش الجانبي لمدونته في ابريل أو مايو عام 1999. وقد قبلت كلمة بلوج كاسم (بعد اختصار كلمة ويب لوج) وكفعل (بما يعني أن يصبوب الشخص المدونة الإلكترونية الخاصة به أو يضيف إليها) اعتباراً من مارس 2003 فقد ضم القاموس الإنجليزي لأكسفورد تعبيرات: ويب بلوج weblog، ويب بلوجينج weblogging وويب بلوجر weblogger.

وتتسم المدونة الإلكترونية بسمات خاصة تميزها عن صفحات الويب العادية. فهي تسمح بسهولة عمل صفحات جديدة: يمكن إدخال بيانات جديدة بطريقة بسيطة (عادة عن طريق العنوان، التصنيف، نص الموضوع) وعرضها بعد ذلك. وبعد ذلك عن طريق القوالب التي تعمل أوتوماتيكياً يمكن إضافة المقالة إلى الصفحة الرئيسية، وبذلك يتم خلق صفحة جديدة بها مقالة كاملة (Permalink)، وبعد ذلك إضافة المقالة إلى الأرشيف حسب التاريخ الملائم أو التصنيف الخاص بها. وهذا يسمح بترشيح سهل لمحتوى الموضوعات المختلفة: عن طريق التاريخ، التصنيف، الكاتب أو المساهمين الآخرين. وهو يسمح لصاحب المدونة الإلكترونية أن يدعو ويضيف كتاب آخرين والذين من السهل الحصول على تصريح منهم والوصول إليهم. وتتضمن أنواع المدونات الإلكترونية التالي:

- الشخصي، وتتضمن هذه الأمثلة اليوميات والمذكرات الموجودة على شبكة الانترنت وأمثلة أخرى
- المهني
- المدونة المدفوعة
- الثقافي

- حسب الموضوع
- تجاري
- علمي
- Moblog مدون الكتروني خاص بالهاتف المحمول، وتتضمن هذه الأمثلة محتويات يتم تنزيلها من هاتف محمول أو PDA (أجهزة كمبيوتر محمولة صغيرة الحجم) المدونات التي يكتبها أكثر من شخص
- متنوعة
- تعليمية
- توجيهية وإرشادية
- اتصال
- مؤتمرات

الرقابة

تتم الرقابة على مصادر المعلومات سواء كانت مطبوعة أو رقمية أو سمع-بصرية عندما تقوم هيئة رقابية بحذف المعلومات في أي مرحلة من مراحل إتاحتها للجمهور. وبصورة عملية يعني ذلك أنه يمكن لكتاب أن يُستبعد من على أرفف المكتبة أو أماكن بيع الكتب، يمكن إغلاق موقع الكتروني أو منع عرض فيلم سينمائي، وذلك يتوقف على حكم طرف ثالث. يتم الرقابة على المواد على أساس ما يُعتبر غير مقبول أخلاقياً، سياسياً أو أي شيء آخر.

الأشياء المشتركة

"الأشياء المشتركة" هي مصادر يمكن لشخص أو مجموعة من الأشخاص الاستمتاع بها بصورة متساوية. عادة ما يُعطى الأفراد من مجتمع ما الحق في استخدام هذه الأشياء ولا يكون هناك حاجة للحصول على تصريح من أي فرد لذلك؛ على سبيل المثال: الشوارع العامة، الحدائق العامة والشواطئ. وهذه مجرد أشياء مادية ولكن يمكن أن تتضمن الأشياء المشتركة أيضاً الأفكار، مثل نظرية النسبية لأينشتاين أو الكتابات في مجال عام مثل أعمال شكسبير. كل هذه الأشياء السابق ذكرها هي مواد أو أشياء مشتركة - كلها متاحة مجاناً للآخرين لاستخدامها.

ولكن هناك استثناءات - على سبيل المثال: رسوم الطرق السريعة - لكن جوهر هذا المفهوم هو "أنه ليس لأحد الحق في امتلاك هذه المصادر". بالإضافة إلى ذلك، هناك نوعان من "الأشياء المشتركة". أشياء مشتركة تنافسية فمثلاً عندما يقوم شخص باستخدام المراعي الموجودة على أطراف المدينة ورعي بقره فيها بصورة زائدة سيتعارض ذلك مع الأفراد الآخرين. وهناك أشياء مشتركة غير تنافسية وتتضمن السلع أو المواد الثقافية والتعليمية، فمثلاً استخدام شخص لقصائد شكسبير/ نظريات أينشتاين لن يؤثر على الآخرين على الإطلاق.

نظام تقييم المحتوى

يوفر نظام تقييم المحتوى نظام بديل ومُكمل لبرامج الفلترة / التنقية التي تستخدم طرق القوائم السوداء والقوائم البيضاء وتحليل المحتوى. إن قاعدة نظام اختيار محتوى الانترنت (PICS) هي أفضل النظم المعروفة وقد تم تقديمها عن طريق اتحاد الويب العالمي (W3C) في عام 1995. PICS هو البنية التحتية التي تسهل التوسيم التطوعي واختيار محتوى الانترنت وتوسيمه المتاح - واصفات البيانات (الميتاداتا) - لكي تكون متوافقة مع صفحات الويب. وبناء عليه فهي تعمل إلى حد ما كنظام تقييم

الأفلام. المسئول عن شبكة الانترنت يقوم بتقييم المواقع الالكترونية وفقاً لتصنيفات معينة حسب توصيف المحتوى (مثال: العُري، العنف، محتوى جنسي 00 الخ) ويقيم كل تصنيف. يقوم بذلك أفراد يعملون على ملاءمة استثمارات متوفرة على الموقع الالكتروني لمؤسسة تقييم المحتوى أو عن طريق تحليل الكمبيوتر لمحتوى المواقع الالكترونية. يقر التقييم للموقع الالكتروني أن هناك بعض المواد المعروضة الغير لائقة لبعض المشاهدين والتوسيم يجعل الأمر أسهل من برنامج الترشيح لمنع الوصول للمعلومات بصورة جيدة. فور الانتهاء من ملاءمة الاستمارة يتم خلق علامة (وسام) للمسئول عن الويب ليُدرجه في كود الموقع الالكتروني ليُصف نوع المحتوى الموجود بالموقع. أنظمة التقييم ليست فقط متاحة للمسئولين عن الويب والكتاب ولكنها متاحة أيضاً للأطراف الثالثة لعمل التقييم وتوصيف المواقع وبالتالي الرقابة الممكنة. يمكن للمستخدمين الاستعانة ببرنامج تقييم المحتوى لتحديد المواد التي يريدون منع تداولها. عندما يشرع في تحميل موقع الكتروني ما، يقوم البرنامج بمقارنة البيانات المُعدة من المستخدم بالتقييم الخاص بالموقع الالكتروني وإذا كان التقييم غير متفق مع متطلبات المستخدم فلا يمكن تداول هذا الموقع.

حقوق الطبع

الغرض من حقوق الطبع تتضمن تطوير الإبداع من خلال حماية حقوق المبدعين في الأعمال الثقافية. يمكن أن توصف بأنها الحق القانوني الممنوح للكاتب، المؤلف الموسيقي، الكاتب المسرحي، الناشر، أو الموزع لمطبوعات حصرية، منتج، مبيعات، أو توزيع أعمال أدبية، موسيقية، درامية أو فنية. إن حقوق الطبع هي نوع من أنواع الملكية الفكرية وتكون قائمة بشروط محدودة - بالرغم من أن طول الفترة الزمنية لحقوق الطبع الممنوحة تختلف من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر في العالم - والمتعارف عليه أن تظل حقوق الطبع محفوظة لفترة زمنية طويلة. الأعمال لا تخضع لحقوق الطبع تكون معروضة للعامة، وتعتبر ثقافة مجانية ولا يحتاج أي شخص الحصول على تصريح للأخذ منها أو البناء على أساسها. قانون حقوق الطبع يؤثر على أغلب أعمال المكتبات. فهو يؤثر على الخدمات التي يمكن للمكتبيين أن يقدموها للمستخدمين، الشروط التي تحدد مدى إمكانية إتاحة المعلومات التي لها حقوق طبع. ويؤثر كذلك على الطرق التي يمكن للمكتبيين من خلالها أن يعملوا كعملاء للبحث والقيام بأنشطة أرشيف وحفظ فعالة.

وبالرغم من أن حقوق الطبع قلما ما تستخدم اليوم وذلك لتوسيع حدود حرية التعبير بالنسبة للمفهوم السياسي، الإيديولوجي والإبداعي. على سبيل المثال: إمكانية التداول المحدودة للمعلومات بسبب محظورات حقوق الطبع على توزيع المجالات الأكاديمية يؤدي إلى تداول أقل للمعلومات.

المواد المشتركة الخلاقة

المواد المشتركة الخلاقة CC هي مؤسسة غير ربحية تعمل على توسيع مدى إتاحة الأعمال الإبداعية للجميع بشكل قانوني بحيث يمكن البناء عليه ومشاركته مع الآخرين. تمكن CC حاملي حقوق الطبع من الاحتفاظ ببعض حقوقهم تجاه العامة بينما توكل آخرين من خلال أنواع مختلفة من التراخيص والعقود بما في ذلك إهداء للعامة أو شرط إعطاء ترخيص لمحتوى متاح للجميع. تقدم CC العديد من التراخيص المجانية والتي يمكن لحاملي حقوق الطبع استخدامها عندما يقومون بعرض أعمالهم على الانترنت. تم افتتاح المؤسسة رسمياً في 2001 ومقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو، وتستخدم تراخيص CC حالياً في ملايين الصفحات على الانترنت. المزيد من المعلومات متاحة على :

<http://creativecommons.org/>

الاستخدامات الخلاقة لمصدر الكهرباء/البرامج/أجهزة الكمبيوتر

هناك العديد من الجهود الخلاقة لحل مشاكل مصدر الكهرباء وتتضمن استخدامات مصادر طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الحركية أو مصادر الطاقة الخالية من البترول. البدائل الخلاقة المناسبة لاستخدامات البرامج يجب أن تتضمن برنامج مصدر مفتوح، برنامج يكون كود مصدره مُعلن ومتاح للعامة، يمكن لأي شخص نسخه، تعديله وإعادة توزيع كود المصدر بدون دفع أية إتاوة أو مصاريف. وبالمثل فإن الاستخدامات الخلاقة للأجهزة تتضمن جهاز مصدر مفتوح يعمل وفقاً لنفس برنامج المصدر المفتوح ويُعطي المستخدم الفرصة لتطوير جهاز الكمبيوتر من خلال التعاون مع الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك فهناك أجيال جديدة من أجهزة الكمبيوتر المحمول والتي تستخدم بطريقة رخيصة أو أجهزة كمبيوتر توضع على المكاتب أو محمولة مثل "simputers" وهي تشكل بدائل لأجهزة الكمبيوتر الموجودة حالياً وباهظة التكاليف.

إدارة الحقوق الرقمية

في يومنا هذا يمكن وضع حقوق الطبع والتحكم فيها من خلال التكنولوجيا، ويمكن وضع آليات التحكم في الوسائل التي تتيح الوصول إلى المعلومات. إن إدارة الحقوق الرقمية DRM مصممة خصيصاً للتحكم في كيفية استخدام الأعمال التي تخضع لحقوق الطبع. فهي تُلزم وضع سياسات تعرف مسبقاً وتتحكم في الوصول إلى البرامج، الموسيقى، الأفلام أو أي بيانات رقمية وأجهزة. تسمح إدارة الحقوق الرقمية حاملي حقوق الطبع بأن يضعوا معايير تؤكد أن أعمالهم تتمتع بالحماية، وهو ما يزيد تأكيدهم التشريعات الموضوعية ضد التلاعب في العديد من الدول. إن الهدف من هذه الحماية هو منع المستخدمين من القيام بأنشطة تتمتع بامتياز في القانون تحت مسمى الاستخدام العادل. إن بعض التشريعات مثل حق الطبع الرقمي للألفية في الولايات المتحدة DMCA يمنع خصيصاً التلاعب بالمعايير التكنولوجية التي تتحكم في الوصول إلى المعلومات التي تتمتع بحقوق الطبع وتهدد غرامات شديدة وتصل حتى السجن لأولئك الذين يقومون بهذه الأفعال. إن الاستخدام المتزايد لإدارة الحقوق الرقمية DRM يحدد من اختيارات المستخدمين فيما يتعلق بكيفية استخدامهم لأعمال تم شرائها ويجعلهم يفقدون بعض الحقوق التي كانوا معتادين عليها.

واجب الرعاية

عند القيام بتوفير مستخدمي المكتبات والمكتبات بالتوافق مع توفير مدخل لكم كبير لمصادر المعلومات يجب على المكتبات خلق توازن بين هذه المسؤولية وبين واجب الرعاية للصغار وأولئك الذين لا يرغبون في التعرض لهذه المواد.

وفي بيئة المكتبات العامة لن يكون هناك مفر من وجود استثناءات لحرية الوصول إلى المعلومات والتي ستحدث في عملية التوازن بين الآراء المتحررة وأولئك الذين يفضلوا إجراء الكثير من المنع على إتاحة أنواع مختلفة من المواد المعلوماتية.

الإتاحة المتساوية للوصول للمعلومات

تعني الإتاحة المتساوية للوصول للمعلومات أن مصادر المعلومات يجب أن تكون لكل الأشخاص في المجتمع الذي تخدمه المكتبة بصرف النظر عن الأصل، السن، الخلفية أو الآراء. ويجب أن يوجه اهتماماً خاصاً إلى المهمشين والذين يعانون من البطالة والذين لا يتمتعون بامتيازات أو حق التصويت، الأطفال، كبار السن، المعاقين، السكان الأصليين وذوي الاحتياجات الخاصة. يجب أن تكون مصاريف الوصول إلى المعلومات عادلة ومتساوية ويجب تلبية احتياجات كل المستخدمين. يتم تسهيل مدخل متساوي للمعلومات عن طريق اتجاه مبني على المستخدم ومتحرر من أي نوع من العوائق ومستقل عن أي نوع من الأشكال.

العدل

إذا ما كان هناك نوعية من المستخدمين مستبعدة أو تفنقر المعرفة، الدخل، الأدوات، أو التدريب اللازم للمشاركة كلية في الحوار العام، فيجب أن يتخطوا هذه العوائق للوصول إلى المعلومات من أجل تحقيق العدالة. من أجل التأكد من وجود مدخل عادل للمعلومات يجب أن تأخذ المكتبات خطوات من أجل التعامل مع العوامل التي منعت أو قللت من إتاحة هذا المجال في المقام الأول. ومن أجل تعظيم فرص الوصول إلى المجال لمجموعات معينة يجب أن تقسم الموارد بحيث يكون هناك برامج تدريبية تستهدف مجموعات خاصة من المستخدمين مثل كبار السن أو المعاقين جسمانياً.

الترشيح / الفلترية

إن الفلترية أو الترشيح لشبكة الانترنت يشير إلى الأساليب التي من خلالها يتم التحكم في طرق الوصول أو في مداخل المعلومات المتاحة على شبكة الانترنت. وببساطة فإن برامج الفلترية أو الترشيح تمنع المستخدمين من الوصول إلى أنواع معينة من المعلومات على شبكة الانترنت. إن معظم برامج الترشيح والإغلاق تؤكد على وجود موانع تحول دون الوصول إلى شبكة الويب العالمية، وبالتالي تدخل ما بين المستخدم واتصاله بشبكة الانترنت ويمكن أن تتم الفلترية / الترشيح على المستوى المحلي على كمبيوتر شخصي أو على مجموعة من أجهزة الكمبيوتر في المكتبة على سبيل المثال أو قد يكون على مستوى الدولة بأكملها كنتيجة لوضع برامج فلترية أو ترشيح على البنية التحتية القومية لشبكة الانترنت.

إن معظم باقات برامج الترشيح أو الفلترية قادرة على ضمن أو استبعاد الفلترية أو القيام بتحليل المحتوى في بعض التركيبات. إن برامج الإغلاق المبنية على قائمة معينة تعتمد على تطوير قوائم على مواقع شبكة الانترنت وذلك من أجل التصنيفات الممكنة. ثم بعد ذلك تقوم الأنظمة التي تعمل أوتوماتيكياً بفحص القوائم الهامة الموجودة على صفحات شبكة الويب وتقرر ما إذا كانت ستسمح للمستخدم بالوصول إلى الموقع المختار أم لا، وهذا مبني على ما إذا كانت صفحة الويب موجودة على قائمة المواقع المسموح بها (الترشيح المتضمن) أو غير موجودة على قائمة المواقع الممنوعة (الترشيح أو الفلترية المستبعدة). ويعني الموقع الإلكتروني اتجاه واحد على الـ server على سبيل المثال: www.geocities.com/libraries أو server بأكمله يستضيف محتوى من عدد كبير من المستخدمين مثل www.geocities.com وبالتالي يمكن أن يكون صغيراً كصفحة واحدة أو مجموعة من الصفحات، أو يكون كبيراً مثل المدخل أو الـ server أو مجموعة من الـ servers. الترشيح المبني على تحليل المحتوى يمكن تشبيهه بالرقابة على جمل فردية (صفحات الويب) في مقابل كتب بأكملها (المجالات domains). تبحث البرامج التي تقوم بتحليل المحتوى عن كلمات معينة في صفحات الويب. وإذا ما وجدت كلمة ممنوعة فإن برنامج الفلترية أو الترشيح يمنع المستخدم من الوصول إلى الصفحة.

ونظراً لأن قرارات الفلترية أو الترشيح تقع في يد طرف ثالث - عادةً ما يكون الطرف الثالث يؤدي إلى خصخصة الرقابة - فإن محتوى المعلومات ومجال الاختيارات المطلوبة من أجل اتخاذ قرار سليم بعيدة عن عملية البحث عن المعلومات. إن افتقاد الشفافية في التوسيم وعملية الإغلاق يجعل المستخدمين تحت رحمة برامج الترشيح وهو ما يُعد من المساوئ. إن المرشحات أو الفلاتر هي "أدوات صماء" لا تستطيع التفرقة بين البالغ والصغير ولا تمارس أنواع الحكم الشخصي التي يقوم بها الأشخاص. فهي لا تستطيع التفرقة بين صور حقيقية أو مصنوعة عن طريق الكمبيوتر للمواد الإباحية، وتعاني من مشاكل خاصة مع الصحة الجنسية، وسائل منع الحمل ومسائل طبية وأشياء أخرى. وهناك افتقاد للفكر المُعقد

في برامج الفلترة مما يسبب مشاكل من الإغلاق الزائد عن الحد أو عدم الإغلاق المتطلب، وهي مشاكل لا يمكن حلها بالرغم من تكنولوجيا الفلترة المتوفرة لحوالي عشر سنوات.

الحرية

يمكن أن تسبب فكرة الحرية بعض الالتباس في علم المكتبات والمعلومات. فكلمة حرية باللغة الانجليزية "free" يمكن أن تعني الخدمات التي تقدم للمستخدم مجاناً، وقد تعني أيضاً الخدمات التي تخلو من الرقابة والتحكم. وغالباً ما لا يكون واضحاً أي من المعنيين هو المقصود. وكلمة الحرية ككلمة مستخدمة في إرشادات بيان الإفلا / يونسكو للانترنت تعني المعلومات الخالية من أي عوائق ورغم ذلك فهي أيضاً تحتفظ بمعنى "مجاناً".

حرية الوصول إلى المعلومات

لا تعني حرية الوصول إلى المعلومات فقط حق المواطنين في التعبير عن أي آراء، ولكن أيضاً أن يكون لديهم مدخلاً إلى الوصول إلى كافة الآراء التي يُعبر عنها. وهذا يعني في المكتبات توفير الوصول إلى أفكار قد يجدها المكتبيون شخصياً معادية.

حرية التعبير

تعني حرية التعبير حرية المرء في التعبير عن أفكاره وآراءه بأية وسيلة يجدها ملائمة. ويتضمن هذا الحق التعبير عن أي آراء غير شائعة أو غير مستساغة من قبل الآخرين، وأن يكون له الحق في حماية القلة المواطنين الذين يعبرون عن مثل هذه الأفكار. وتمتد هذه الحرية لتشمل الأدب، الفن، الموسيقى، والحديث. وتسمح المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالتعبير من خلال "أية وسيلة" وهذا يعني أن الأفكار والآراء يمكن نقلها من خلال الحديث، الكلمة المكتوبة، من خلال أي فن توصيفي، أو من خلال أي من الوسائل الحديثة مثل جهاز التلفزيون، الراديو أو الانترنت.

يساهم تنافس الأفكار في المجتمع وحرية الأشخاص في التعبير عن هذه الأفكار في الحكم الديمقراطي. وتساهم حرية التعبير في الديمقراطية لأنها تخلق التوازن بين حق الأفراد في الاعتناق الحر للأفكار والحديث الحر على أساس الحاجة إلى حوار عقلائي. وبالنسبة لـ Sunstein (2002، ص 39) "يحاول النظام الديمقراطي الجيد أن يتأكد من القيام بتجميع مناسب للقرارات المبنية على المعرفة وليس مجرد مجموعة من الآراء الشخصية المتفرقة". وهذا يتم تسهيله عن طريق وجود مجموعة كبيرة من الآراء والمعتقدات. ولقد قام Mill (1859) بدراسة قيمة عن أهمية المناقشات التنافسية في مجال العمل وتوصل إلى أنه من الممكن الحصول على الحكمة فقط من خلال التعرض لمجموعة متنوعة من الآراء من أجل تحليل وتغيير مواقفنا الشخصية للصالح العام. إذا ما كان المرء يسعى لمعرفة الحقيقة فمن الضروري توافر مدخل للوصول إلى الآراء المتناقضة والمتعارضة. وذلك "لأنه من خلال تعارض الأفكار المتناقضة يتبقى فرصة لوجود جزء من الحقيقة" (1859، ص 111).

حرية المعلومات

إن المجتمع الملتزم بحرية التعبير سيخلق بيئة ملائمة لحرية المعلومات. وبالنسبة للمكتبيين فإن حرية المعلومات هي مصطلح غني ولكنه غير دقيق ويمكن أن يعبر عن رفض أي نوع من الموانع على

تداول الأفكار. وبالمفهوم الواسع فإن حرية المعلومات مرتبطة بأفكار أقدم وتعود إلى زمن الدولة اليونانية وتتضمن حرية الآراء، الحرية الفكرية، حرية الحديث، وحرية التعبير.

وحرية المعلومات مرتبطة بصورة واضحة بالتشريع. وفي هذه الحالة يشير المصطلح إلى حق الجمهور في الوصول إلى معلومات قومية. وهذا مرتبط بفكرة الحكومة المفتوحة، وهي فكرة تتضمن ملاحظة اجتماعات الحكومة بواسطة الجمهور والتشاور عند التخطيط واتخاذ القرار. إن الفكرة وراء قوانين حرية المعلومات هي إعطاء الجمهور حق الوصول إلى المعلومات الموجودة بحوزة السلطات العامة. وهناك مبدأ أساسي في هذا التعريف ألا وهو "الوصول إلى الملفات"، وهنا تعني الملفات الوثائق التي تجمعها الحكومة بكل صورها من المستوى المحلي إلى المستوى القومي وما يقع بين المستويين. كذلك يجمع القطاع الخاص الملفات ومعظمها من المنظمات التجارية. ويمكن للأفراد المطالبة بالوصول إلى الملفات للتأكد من عدالتها، دقتها، وشمولية المعلومات التي تتضمنها وتقوم بتصحيح هذه السجلات إذا ما كانت غير دقيقة. إن الوصول إلى الملفات يمكن أن يعرض العملية السياسية للفحص ويشجع على البحث عن المصادقية ويجعل الشعوب والحكومات أكثر تقارباً.

المحتوى الغير قانوني

وهو محتوى الموضوعات التي يمنحها القانون بالتحديد مثل تلك المتعلقة بالإباحية، أو التي تشكل تهديداً للأمن العام، الخصوصية أو السرية.

العشائر والعرقيات الأصلية

بينما لا يوجد تعريف محدد "للعشائر والعرقيات الأصلية" إلا أن المصطلح مرتبط بالمجموعات الثقافية (ونسلمهم) الذين لديهم استمرارية تاريخية أو لهم علاقة بإقليم ما أو أجزاء من الإقليم، أو الذين كانوا يقطنون هذا الإقليم سابقاً أو حالياً قبل احتلاله.

كذلك يمكن تطبيق هذا المصطلح على المجموعات التي تعيش مستقلة أو بعيدة عن تأثير حكومة الدولة، ويحافظون على الأقل جزئياً على سمات لغوية، ثقافية، اجتماعية/تنظيمية خاصة بهم، ومن خلال هذا يتميزون بالاختلاف إلى حد ما من السكان المحيطين بهم والثقافة السائدة للدولة التي يعيشون فيها. وفي النهاية يمكن أيضاً استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم كعشائر وعرقيات أصلية أو الذين يعرفهم الآخريين كعرقيات أصلية. ومن المصطلحات الأخرى المرتبطة بالأشخاص الذين ينتمون إلى عرقيات وعشائر أصلية: "أبورجين"، السكان الأصليين، الشعوب الأولى، العالم الرابع، الأمم الأولى وأبناء البلاد الأصليين.

محو الأمية المعلوماتية

تعني فكرة محو الأمية المعلوماتية بصفة عامة القدرة على القيام باستخدام فعال لمصادر المعلومات وهذا يتضمن تحليل وتقييم المعلومات وتنظيمها واستخدامها في نسق فردي أو جماعي. إذا لم يستطع المستخدمون فهم أو القيام بعملية المعلومات بطريقة سليمة فلن تعني حرية الوصول إلى المعلومات شيئاً.

ومن ثم فإن تنمية أدوات نقدية من أجل تحليل المعلومات يعتبر عاملاً هاماً وتعتبر برامج محو الأمية المعلوماتية أساسية من أجل خلق إطار عمل مناسب من الوصول إلى المعلومات في المكتبات.

الحرية الفكرية

تتضمن فكرة الحرية الفكرية القضايا التي تنبثق عنها العوائق التي تحد من حرية التعبير، مثل خصوصية المستخدم، وحرية الوصول إلى المعلومات وهذا يتضمن المشاكل التي تسببها الرقابة. إن الحرية الفكرية هي نتاج الاستقلالية التي يتمتع بها الأفراد فيما يتعلق بتدفق المعلومات إليهم، منهم، وحولهم. ويؤثر الإطار القانوني الذي ينحكم في حق الوصول إلى المعلومات وملكيته واستخدامها بدرجة كبيرة في مدى الحرية الفكرية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع.

الملكية الفكرية

لا يمكن أن تزدهر الملكية الفكرية بدون تدفق مستمر ودائم للمعلومات، وليس هناك أي طريقة لوجود تنوع كبير للمصادر إلا من خلال وجود هذا التدفق. وأي إطار عمل يساعد على وجود هذا التدفق من المعلومات سيضمن وجود تنوع وإبداع في المستقبل ووجود قوانين سيؤثر على الإنتاج المستقبلي للمعلومات. لقد تم خلق إطارات الملكية الفكرية من أجل تعويض المبدعين ولتشجيع الابتكار، ولكن أحياناً يصعب إحداث توافق في الخلاف الذي يحدث بين حماية حاملي حقوق الطبع والحاجة إلى مجال صحي عام.

مصادر الوصول إلى المعلومات من خلال شبكة الانترنت

إن مصادر المعلومات هي مجموعة من المعارف التي تكون متاحة للتعلم، مثل الكتب، المجالات، الجرائد، الأفلام، التسجيلات السمعية والبصرية أو البيانات المخزنة في ذاكرة جهاز الكمبيوتر أو على شرائط مغنطة أو على اسطوانات ثابتة أو متحركة أو مضغوطة. إن مصادر المعلومات التي يمكن الوصول إليها من خلال شبكة الانترنت هي تلك المجموعات التي يمكن الحصول عليها عن بعد من خلال شبكة الانترنت حيث يتم رقمنة المعلومات وتخزينها في مكان بعيد يمكن للمستخدم أن يحصل عليها. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال شبكة الويب العالمية أو من خلال أي قاعدة بيانات بعيدة تستطيع المكتبات أن توفر مجالاً للوصول إليها. بالإضافة إلى هذا لأن الأشخاص هم أيضاً بمثابة مستودعات للمعلومات فيجب أن يتوافر البريد الإلكتروني، مجموعات المناقشة، حجرات المحادثات الهامة وقوائم البريد من خلال الانترنت في المكتبة. من أجل الوصول إلى هذه المصادر فلا بد من تواجد مدخل للمواد المعلوماتية والوصلات والتي تُعد ضرورة لا غنى عنها من أجل توفير شبكة للمعلومات على جهاز الكمبيوتر وتوفير الخدمات المطلوبة. ويجب أن تكون المصادر والخدمات هامة للمستخدمين وإلا ستكون هذه الوصلات بلا فائدة أو معنى. يجب أن يكون للمستخدمين القدرة على الوصول بنجاح واسترجاع واستخدام المعلومات الموجودة في أنظمة الكمبيوتر المختلفة. وبالتأكيد ستكون لمهارات المستخدم تأثير واضح في هذا المجال. وفي النهاية بالإضافة إلى أهمية المحتوى الذي يحصل عليه المواطن، يجب أن يكون لديه القدرة على استخدامه. وهذا يعني أنه من أجل الوصول إلى المعلومات لا بد أن توجد في صورة يمكن من خلالها قراءتها، رؤيتها أو استخدامها بطريقة بناءة.

حيادية شبكة الانترنت

إن مبدأ حيادية شبكة الانترنت هو أساسي في تصميم الشبكة. وهو يؤكد أنه من أجل المساعدة على الابتكار يجب ألا يملئ الأشخاص الذين يمدون خدمة شبكة الانترنت مثل التلفزيون وشركات وصلات الانترنت شروطهم على كيفية استخدام هذه الشبكات (على سبيل المثال: ألا يسمحوا بمنع أنواع معينة من البرامج أو يمنعوا أنواع معينة من الأدوات المرتبطة بشبكة الانترنت). إن فكرة حيادية شبكة

الانترنت مرتبطة بصلة وثيقة بمبدأ "طرفي الشبكة" وهو يعني أن جميع شبكات الانترنت متصلة بأجهزة ولا تعنيها احتياجات البرامج التي تُدار على هذه الأجهزة.

المجال المفتوح

يضمن المجال المفتوح تكامل نظام الاتصال الأكاديمي وذلك بالتأكيد على توافر كل أنواع البحث والمنح الدراسية بصورة دائمة للدراسة الغير مقيدة وحيثما يستدعي الأمر تخضع للبحث والتفنيذ. وكما هو موضح في بيان الإفلا للمجال المفتوح للأدب الأكاديمي وتوثيق البحث فإن وجود مجال مفتوح للنشر يتطلب تحقيق هذين الشرطين التاليين:

1- أن يضمن كاتب / كتاب وحامل / حاملو حقوق الطبع لكل المستخدمين حق مجاني، نهائي، عالمي ودائم (طوال حياة حامل حق الطبع) وهو حق الوصول إلى المعلومات وترخيص للنسخ والاستخدام والنشر والقيام بعمل وعرض العمل بصورة عامة، وأن توزع الأعمال المنبثقة في أي وسيلة رقمية لأغراض منطقية وتخضع لحقوق الكاتب الملائمة وأيضاً لحق عمل عدد صغير من النسخ المطبوعة للاستخدام الشخصي.

2- تودع نسخة كاملة من العمل وكل المواد الإضافية والتي تتضمن نسخة من التصريح كما هو موضح أعلاه، في شكل الكتروني متفق عليه وذلك في واحدة على الأقل من المستودعات الموجودة على شبكة الانترنت والتي يساندها مؤسسة أكاديمية، مجتمع أكاديمي، وكالة حكومية أو مؤسسة منظمة جيداً تسعى إلى إتاحة المجال المفتوح، التوزيع الغير مقيد، التفاعل والفهرسة بعيدة المدى.

إن المجال المفتوح للنشر هو ملكية الأعمال الفردية وليس بالضرورة للجراند أو الناشرين.

نقاط المجال المفتوح

نقاط المجال المفتوح هي موارد لمحطات التشغيل الخاصة بأجهزة كمبيوتر مرتبطة بشبكة الانترنت ومخصصة للاستخدام بواسطة الجمهور العام من أجل الحصول على كم هائل من المعلومات متعددة الأغراض. يمكن العثور على نقاط المجال المفتوح في المكتبات العامة، وأيضاً في المراكز الثقافية وأيضاً في مكاتب المعلومات. والعديد من المبادئ التي تطبق لإدارة هذه الأماكن هي نفسها التي تستخدم في الأماكن التي بها مجالات خاصة للاستخدام العام مثل "مقاهي الانترنت" ومراكز الاتصالات والأكشاك بمختلف أنواعها. وكذلك توفر بعض المؤسسات الخاصة مثل المتاحف، الأرشيف، والمراكز الثقافية والمعلوماتية المتخصصة نقاط للمجال المفتوح للجمهور العام على الرغم من أن هذه المؤسسات الخاصة قد تطبق بعض الحدود على الموضوعات المفتوحة للبحث فيها. ولكن بالرغم من هذا فهناك العديد من المبادئ التي تستخدم لإدارة المجال المفتوح كلية يمكن تطبيقها في مجال هذه المؤسسات المتخصصة.

الخصوصية

إن حق المرء للخصوصية في المكتبة يعني حقه في القيام ببحث مفتوح دون أن يتم فحص ودراسة الموضوع الذي يقوم به بواسطة الآخرين. إن تعريف الخصوصية يبدأ بمعنى أن الأفراد لديهم نوع من الملكية بعوامل لنواحي مختلفة من حياتهم. وهذا يعني الحق في الوحدة وفي تملك المساحة المحيطة به؛ أن يترك وحده بدون تطفل. وهي أيضاً تعني الحق في ألا يكون الشخص معروفاً وأن يكون له وحده حق ملكية أسمه والتفاصيل الخاصة به ومن ثم القدرة على تجنب التشهير الغير مرغوب فيه.

إن الخصوصية تمتد لتشمل التكامل النفسي أو ملكية محتوى وعمل عقل الشخص نفسه. وفي النهاية فإن الخصوصية تعني أن المرء يحتفظ بملكية معلوماته الخاصة والتي تم مشاركتها مع طرف ثالث وأن يكون له القدرة أن يمنع وصول هذه المعلومات إلى أشخاص آخرين. هذه هي السرية.

كذلك فإنه من الضروري ألا يتم الحصول على معلومات على حساب خصوصية المستخدم. والخصوصية في هذه الحالة تعني حرية اختيار الدرجة التي تخضع فيها المعلومات الشخصية للمتابعة والتجميع والإشهار والتوزيع. يجب أن يكون المستخدمون على دراية بسياسات المكتبة المتعلقة بالخصوصية وحقوق عدم معرفة الهوية والخصوصية وهو يقوم بالبحث وإرسال المعلومات التي يجب أن تُحمى كعامل أساسي من إطار الوصول إلى المعلومات. وعندما يتم الوصول إلى المعلومات قد يكون هناك أكثر من سبب ملح للمرء يجعله يحد من معرفة الآخرين بما يدرسونه، مثل حماية البحث الأصلي أو بحث أفكار غير تقليدية، أو الحماية والحفاظ على النفس. وبالتالي فهي مسئولية المكتبة أن تحمي خصوصية المستخدمين وأن توفر مساحة حيادية يستطيعون أن يحافظوا فيها على خصوصيتهم.

لا يشوبها عائق

يجب أن يكون للمستخدمين القدرة على الوصول إلى المعلومات من خلال شبكة الانترنت بدون التعرض لأي عوائق تجعل المعلومات التي يسعون للوصول إليها غير صالحة. فعلى سبيل المثال إذا ما كان مستخدمو المكتبة يعرفون أن اختياراتهم للقراءة يراقبها طرف ثالث أو أن تفاصيلهم الشخصية في حوزة بيئة لا تحترم السرية، فمن المحتمل أن يقوم بعض المستخدمين بممارسة نوع من المنع للمواضيع التي يودون القراءة فيها. والمستخدمون الذين يقومون بالبحث في مسائل غامضة أو مواضيع حساسة (مثل: الديمقراطية في أنظمة مغلقة أو البحث في عقاير غير مسرح بها أو متفجرات) قد يمارسون نوع من الحد لحريرتهم في البحث. إن حرية المستخدمين للتعبير عن أنفسهم من خلال اختياراتهم للمعلومات التي يودون الوصول إليها يعوقها عدم قدرتهم على حماية خصوصيتهم ورغبتهم في إخفاء هويتهم. وبالتأكيد فإن الاتجاهات نحو الخصوصية تختلف بدرجة كبيرة في المجتمعات المختلفة على مستوى العالم على الرغم من إن الحق في الخصوصية يتزايد المطالبة به حتى من الأشخاص الذين ينتمون إلى الدول النامية. وبالإضافة إلى هذا فإن الموقف السياسي في دول وأقاليم مختلفة في أنحاء العالم مثل "الحرب ضد الإرهاب" سيؤثر أيضاً على البيئة التي تتعامل من خلالها المكتبات. وعلى الرغم من هذا فإن المكتبات كوسائط ميسرة للوصول إلى المعلومات مطالبة بأن توفر بيئة لا تتعرض فيها المعلومات إلى العوائق بقدر الإمكان. وهذا الموقف نقل فرص حدوثه إذا ما تم التنازل والتخلي عن حق المستخدمين في الخصوصية.

الحدود البينية سهلة الاستخدام

يهدف الحد البيني السهل الاستخدام (مثل تصفح الويب) إلى إرشاد الأشخاص الذين يتمتعون بأقل المهارات التقنية للإبحار عبر النظام وبصفة عامة فإن الحد البيني السهل الاستخدام USI يجب أن يكون واضحاً ومن المبهج النظر إليه ويتمتع بأسلوب منظم، ويجب أن يعرض المعلومات في لغة يفهمها المستخدم، كما يجب استخدامه بواسطة أولئك الذين يعانون من بعض الإعاقة الجسدية (على سبيل المثال مشاكل في البصر أو أي نوع آخر من الإعاقة الجسدية)، كما يجب أن يكون من البديهي سهولة استخدامه حتى إن المستخدمين تكون لهم القدرة على تطبيق مهارات سابقة على نفس هذا الحد البيني كما يجب أن يسمح ببعض الأخطاء التي يقوم بها المستخدم. مثل هذا الحد البيني يستطيع أن يرشد المستخدمين أثناء الاختيارات الصعبة ويوفر لهم مفاتيح بصرية والتي من شأنها أن تجعل تجربة البحث عن المعلومات على شبكة الانترنت أسهل وأكثر استمتاعاً.

الويكي

الويكي هي نوع من المواقع الالكترونية التي تسمح للمستخدمين بإضافة محتوى معلوماتي بطريقة سهلة وهي تصلح بالأخص للكتابة التعاونية. إن كلمة "ويكي" تأتي من كلمة يعود أصلها إلى ولاية هاواي وتعني السريع. وفي مجملها فان ويكي هي تبسيط لعملية خلق صفحات الويب HTML بالتعاون مع نظام يسجل كل تغيير فردي يحدث عبر الزمن ومن ثم فيمكن في أي وقت أن يتم إعادة الصفحة إلى ما كانت عليه من قبل. كذلك فان نظام الويكي يوفر أدوات مختلفة تسمح لمجتمع المستخدمين أن يتابعوا ويراقبوا بسهولة الحالة المتغيرة الدائمة للويكي ومناقشة القضايا التي قد تظهر عند محاولة خلقة اتفاق عام على محتوى الويكي. ولكن محتوى الويكي يمكن أن يكون مضللاً لأن المستخدمين قد يضيفوا معلومات خاطئة إلى صفحة الويكي.

بعض الويكييز تسمح بوصول خالي تماماً من العوائق مما يجعل الأشخاص قادرين على المساهمة في الموقع بدون ضرورة الدخول في عملية "التسجيل" كما كان مطلوباً من قبل من الأنواع الأخرى من المواقع الالكترونية التفاعلية مثل "internet forums" "حلقات البحث على الانترنت" أو مواقع المحادثة.

الملحق بيان إفلا بشأن الانترنت

إن الانتفاع بالمعلومات دون عائق أمر أساسي لضمان الحرية والمساواة وتحقيق التفاهم والسلام على الصعيد العالمي. ولذلك فإن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (إفلا) يؤكد على ما يلي:

- إن الحرية الفكرية حق لكل فرد، سواء في اعتناق الآراء والتعبير عنها، أو في التماس المعلومات وتلقيها؛ وهذا الحق هو أساس الديمقراطية، ويقع في صميم الخدمة المكتبية.
- إن حرية الوصول إلى المعلومات، بأية وسيلة ودون أي اعتبار للحدود، هي مسئولية مركزية لمهنة المكتبات والمعلومات.
- إن إتاحة الانتفاع، دون عوائق، بالانترنت والمكتبات وخدمات المعلومات تساند الجماعات والأفراد في سعيهم إلى الحرية والازدهار والنماء.
- يجب إزالة الحواجز التي تعترض تدفق المعلومات، ولا سيما الحواجز التي تشجع اللامساواة والفقير واليأس.

حرية الانتفاع بالمعلومات والانترنت والمكتبات وخدمات المعلومات

المكتبات وخدمات المعلومات مؤسسات نابضة بالحياة، تصل الناس بما يطلبونه من مصادر المعلومات والأفكار والمصنفات الإبداعية في العالم. فالمكتبات وخدمات المعلومات تتيح للناس الانتفاع بثراء التعبير البشري والتنوع الثقافي بكل الوسائط التقنية.

وشبكة الانترنت العالمية تمكّن الأفراد والجماعات في جميع أنحاء العالم، سواء في أصغر القرى وأكثرها بعداً أو في أكبر المدن، من الانتفاع على قدم المساواة بالمعلومات لأغراض التنمية الذاتية، التعليم، والتحفيز والإثراء الثقافي، والنشاط الاقتصادي، والمشاركة المستنيرة في الديمقراطية. وهي تتيح أيضاً للجميع إبداء اهتماماتهم وعرض معارفهم وثقافتهم في مواقع يمكن أن يزورها كل شخص في العالم.

وتوفر المكتبات ومرافق المعلومات بوابات أساسية للدخول إلى الانترنت. فهي تقدم للبعض الراحة والتوجيه والمساعدة، في حين تمثل عند البعض الآخر المنافذ الوحيدة المتاحة. وهي تعتبر بمثابة آلية للتغلب على الحواجز الناجمة عن الفوارق في حيازة الموارد، وامتلاك التكنولوجيا، والتدريب.

مبادئ حرية الانتفاع بالمعلومات عن طريق الانترنت

ينبغي أن يكون الانتفاع بالانترنت وبكل موارده متسقاً مع ما نص عليه إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة 19 منه:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء بدون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

وإن تراطبات الانترنت على نطاق العالم يوقر وسيلة تتيح للجميع التمتع بهذا الحق. ومن ثم ينبغي ألا يخضع الانتفاع بالشبكة لأي شكل الرقابة، سواء الرقابة العقائدية أو السياسية أو الدينية أو لأي حواجز اقتصادية.

وتتحمل المكتبات وخدمات المعلومات أيضاً مسؤولية خدمة جميع أعضاء الجماعات المحيطة بها، ودون اعتبار للسن أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الثقافة أو الانتماء السياسي أو المعوقات البدنية و غير البدنية أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو أي وضع آخر.

وينبغي للمكتبات ومرافق المعلومات أن تدعم حق المنتفعين بها في التماس المعلومات التي يختارونها.

وينبغي للمكتبات وخدمات المعلومات أن تحترم الخصوصية لمستخدميها، وأن تقر بأن الموارد التي ينتفعون بها ينبغي أن تبقى سرية.

وعلى المكتبات وخدمات المعلومات مسؤولية تيسير وتعزيز انتفاع الجمهور بخدمات جيدة للإعلام والاتصال. وينبغي أن يتلقى المنتفعون المساعدة ممن تتوفر فيهم المهارات اللازمة، وأن يتمتعوا ببيئة ملائمة يستطيعون فيها الانتفاع بالمعلومات والخدمات المطلوبة بحرية وسرية.

وإلى جانب الكثير من الموارد القيمة المتاحة على الانترنت، فهناك بعض المعلومات الخاطئة أو المضللة، وربما العدوانية. ولذلك ينبغي للمكتبيين أن يوفروا للمنتفعين بمكتباتهم المعلومات والموارد التي تتيح لهم أن يتعلموا كيفية استخدام الانترنت والمعلومات الالكترونية بكفاءة وفعالية. وينبغي لهم أن يبادروا إلى ترويج وتيسير التداول المسئول للمعلومات الجيدة على شبكة الانترنت لجميع المستخدمين بمكتباتهم بما فيهم الأطفال والشباب.

وعلى غرار سائر الخدمات الأساسية، ينبغي أن يكون الانتفاع بالانترنت في المكتبات وخدمات المعلومات مجاناً.

تنفيذ البيان

تشجع إفلا المجتمع الدولي على مساندة تيسير الانتفاع بالانترنت في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الدول النامية، بهدف ضمان استفادة جميع سكان العالم بالمعلومات التي توفرها شبكة الانترنت.

وتشجع الإفلا الحكومات الوطنية على إقامة بنية تحتية قومية تتيح الانتفاع بالانترنت لجميع السكان في بلدانها.

وتشجع إفلا جميع الحكومات على مساندة تداول المعلومات المتاحة على شبكة الانترنت بدون عوائق، عن طريق المكتبات وخدمات المعلومات، وعلى مكافحة أي محاولة لفرض رقابة أو عائق على الانتفاع بهذه المعلومات.

وتحث الإفلا جماعات العاملين في المكتبات وأصحاب القرار على الصعيدين القومي والمحلي، على اعداد استراتيجيات وسياسات وخطط من أجل تنفيذ المبادئ المعلنة في هذا البيان.

هذا البيان من إعداد "لجنة حرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير" (فايف) التابع للاتحاد الدولي للمكتبات ومؤسسات المعلومات (الإفلا)

وقد وافق عليه مجلس إدارة الإفلا في 27 مارس/أذار 2002، لاهاي، هولندا. وأعلنه إفلا في 1 مايو/أيار 2002. واعتمده مجلس إفلا بالإجماع أثناء اجتماعه الذي عُقد في جلاسجو، 23 أغسطس/آب 2002.

إفلا هي الهيئة الدولية الرائدة التي تمثل مصالح المكتبات وخدمات المعلومات والمنفعين بها. إنها الصوت العالمي لمهني المكتبات والمعلومات. وهذا البيان متسق مع المبادئ المعلنة في بيان إفلا واليونسكو بشأن المكتبات العامة، وفي بيان إفلا واليونسكو بشأن المكتبات المدرسية، بما في ذلك مجانية الانتفاع للوافدين إلى المكتبة.